بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا- كلية اللغات

قسم اللغة الانجليزية- ماجستير الآداب في الترجمة

ترجمة الصفحات من (180-230)من كتاب(دليل السودان) لمؤلفيه :جون رايل ، وجستن ويلز، وسليمان بلدو، وجوك مدوت جوك.

A Translation of the Pages from (180 - 230) of the Book Entitled: "The Sudan Handbook" by John Ryle, Justin Willis, Suliman Baldo and Jok Madut Jok

إعداد الطالب:

عمر حيدر أحمد عبدالرحمن

إشراف الدكتور:

محمد الأمين الشنقيطي

2018-1439م

الخرطوم-السودان

الاستهلال

(... وقُل ربِّ زدنِي علماً...)

صدق الله العظيم

إهداء

اهدي هذا البحث إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشي والي أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة والي أخواني والي صديقي و أخي الذي لم تلده أمي ورفيق دربي في محافل العلم عبد المنعم عبد الرازق علي ثم الي كل من علمني حرفاً أصبح لي نوراً يضئ الطريق أمامي.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلي آلة وصحبة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

اتوجة بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلي حيز التنفيذ ، الي كل من كان سبباً في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي. وأتقدم بالشكر والتقدير إلي جامعة السودان للعلوم والتكنيلوجيا متمثلة في أعضاء هيئه التدريس بكلية اللغات ، ويسرني أن اخص بالشكر الدكتور محمد الأمين الشنقيطي المشرف علي هذا البحث الذي لم يأل جهدا في إرشادي وتوجيهي أثناء عملي في البحث. كما اشكر أخي وزميلي في برنامج ماجستير الآداب في الترجمة- عبد المنعم عبد الرازق علي ، وكل الدفعة العاشرة لتعاونهم.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الفهرس	
مقدمه المترجم	
دولة الإستبداد و التابعية	
المشروع الإسلامي و أبعاده	
السلطة التقليدية , الحكومة المحلية و العدالة	
الحكومة	
فهم السلطة التقليدية	
الحكومة التقليدية ضد الحكومة الحديثة	
الإنقسام و الحكم ؟	
العدالة المحلية	
الحروب الأهلية في القرن العشرين	
الإضطرابات الجنوبية في عام 1955م	
فشل الخيار الإتحادي	
الحرب الأهلية الأولي	
إتفاقية أديس أبابا و دروس السلام	
إندلاع الحرب الأهلية الثانية	
الإنقسام داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان 1991–2000م	
الحرب في الغرب	
تدفق الهويات	
من المركز الي الهامش	
الأرض و الهوية	
المراجع	

مقدمه المترجم

تعتبر الترجمة من أقدم النشاطات الانسانيه ، فهي قديمه قدم التاريخ الإنساني ، وظهرت بظهور الحاجة إلي وسيلة للتفاهم بين ناطقي اللغات المختلفة. إذ أن تعدد الشعوب واختلاف اللغات التي أسهم أصحابها في الحضارة الإنسانية – جعلاها الإدارة الوحيدة لسد حاجة التواصل المصاحب لكافة أنواع التبادل والصلات بين البشر فرادي وجماعات. وما ينتج عن هذه الصلات من اختلاط ناتج عن التجارة والحروب، والاتصال الدبلوماسي والثقافي. هذا التواصل غير المنتظم بين القبائل والشعوب المتجاورة ذات اللغات المختلفة قد ولد صناعة، أو وظيفة غير مستقرة تخضع لظروف يؤديها بعض الوسطاء – ممن توفرت لهم فرص تعلم اللغات المتفاعلة مع لغتهم الأم بين الوفود التجارية ووفود الجيوش المتحاربة، والبعثات الدبلوماسية، وعمليات تقصي الحقائق التي يقوم بها كل محارب للتعرف علي عدوه.

يحتوي كتاب "مذكره السودان" علي ثمانية عشر بابا ، وتتناول نطاق واسع من المواضيع التي تغطي السودان وجنوب السودان، والدول المجاورة .مثل المناظر الطبيعية ومصادر المياه والإنسان وثقافته في السودان وجنوب السودان،والإسلام في العصر الحديث، والحرب الأهلية في الجنوب والغرب، والموسيقي الشعبية، والتدخل الدولي. ويحتوي الكتاب علي خرائط توضيحية متنوعة ، ومصطلحات المفاتيح.

قام الدارس بترجمة هذه الجزئية من الكتاب تلبية لمطلوب البحث التكميلي لماجستير الآداب في الترجمة، تكمن أهمية ترجمة هذا النص في تسهيل فهم مضمونه للقارئ العربي أكثر من قرائتة باللغة التي كتب بها. واعتمد الدارس في الترجمة علي قواميس أحادية وثنائية اللغة بالإضافة إلي قواميس الشبكة العنكبوتية (الانترنت) في إيجاد المعني المناسب. وقد حاول الدارس توخي الحرص والأمانة في الترجمة بقدر المستطاع.

بالإضافة إلي ذلك واجه الدارس بعض الصعوبات عند الترجمة ، مثل الصياغات المطولة للجملة.

وفي الختام أتمني أن أكون قد وفقت في القيام بهذا العمل، والانتفاع به لكل طالب علم، أو دارس في نفس المجال . والله الموفق.

دولة الاستبداد و التابعية

أتي نظام الحكم الإسلامي برؤا أيدولوجية للتحول الجزري و إعادة إنشاء دولة على قواعد إسلامية (تعرف بالمشروع الحضاري) و الي يمكن ترجمتها أيضا (نظام الحضارة الإسلامية) . كما لمحٌ منذ البداية ، هُيأت المرحلة الاولي لتعزيز تحكم الإسلاميين للدولة – شهدت قمع شديد و طالت الأيادي كل القوي السياسية المعارضة و صاحبته إقالات منظمة لموظفين مدنيين و عسكريين . فكر نظام الحكم الإسلامي بإستبدال بنية الدولة العلمانية بجهاز فكري ملتزم و الذي يمكن أن يوثق فيه إلي رؤية حركة التغيير . في سير العملية ، أُستخدمت القوة أولاً لغرض السلطة و ثانيا لتعزيزها . على ما يبدو أن القادة الإسلاميين مؤمنون بسمو الأهداف – إنشاء نظام إسلامي – لذلك أي طريقة تستخدم للحصول على السلطة أو المحافظة عليها تكون مقبولة . بعد ذلك الإسلوب الذي من خلاله تعاملت الحركة الإسلامية مع مسألة السلطة و طريقة إدارة علاقات مجتمع الدولة و الذي أحدث تأثيرا كبيرا عبر نوع الدولة التي ظهرت تحت الحكم الإسلامي . لذلك ، بدلا من إنشاء دولة إسلامية تعرض تجسيد إدارة المجتمع الإسلامي -أهداف الترابي الواضحة – كان هنالك مظهران متداخلان للدولة التي ظهرت تحت النظام الإسلامي . دولة الأمن الإستبدادية و دولة التابعية . ترتبط دولة الأمن الإستبدادية بصورة وطيدة للفترة من عام ١٩٨٩-١٩٩٩م ، والتي وصفت أولا بخلق و تعزيز أعضاء القمع . ثانياً بالسعي للممارسات القمعية ضد المعارضة و الترويع العام للمجتمع ككل . ترتبط كل هذه التدابير و السياسات مع قدوم دولة الأمن . كانت المرحلة الثانية ضد الهيئات السياسية و المؤاسسية في إتجاه إنشاء نظام سياسي يضمن سيطرة الإسلاميين على الدولة و المجتمع ؛ و بالتالي نهوض دولة الإستبداد . و بطبيعة دولة الإستبداد بالإعتماد على الإجبار بصورة مركزة – يد الأمن – بدلا من السعي لتوطيد سيطرتها . و هنا يجب ملاحظة أن ، دولة الإستبداد التي ظهرت تحت نظام الإسلاميين ليس من الضروري أن تكون دولة ديكتاتورية ، على الرغم أنها منقادة فكرياً للإنتقام . هذه هي نتيجة السياسة المعقدة و الخطة الفكرية للدولة . فكرياً ، هنالك مجموعات دينية متعددة – بعضها نشط سياسياً ، و البعض الآخر معظم تركيزة في الدعوة الدينية – و التي تساهل معها و سمح لها بالإستمرار في نشاطاتها (ما لم يطالبوا بأي دعوة للسلطة) . علي الصعيد السياسي ، بداء النظام عملية الإقامة المحددة للمجموعات السياسية الصغيرة . بدأت هذه العملية بتوقيع وثيقة سلام الخرطوم عام ١٩٩٧م مع بعض المجموعات الجنوبية (خاصة إنفصال مجموعات من جيش الحركة الشعبية) و الذي بلغ زروته مع تبني دستور عام ١٩٩٨م بواسطة الأغلبية المسيطرة . لذلك مازالت الدولة دولة إخضاع ، شهدت

لمرحلة تكوين دولة التابعية . الإنقسام عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م و مغادرة الترابي و مجموعتة قاد الي تأثر و إنحطاط دولة الإستبداد إنقسام النخبة الحاكمة لايُمكن من المحافظة على دولة الإستبداد إلا إذا قمع أحد الفصيلين الآخر . التطورات السياسية التابعة مثل التفاوض و توقيع وثيقة السلام الشامل ، و إتفاقيات السلام الاخري جلبت مشاركين أخرين الي المسرح ، على رأسهم الحركة الشعبية لتحرير السودان و التي أصبحت شريكاً في الحكومة بجانب حزب المؤتمر الوطني . و بالرغم من ذلك ، حافظت المجموعة الإسلامية الحاكمة على سيطرتها على المجتمع ؛ و أيضا حافظت على يد الأمن و الإدارة في نشر تلك القوة على حسب الحوجة . مع تدفق عائدات البترول عام ١٩٩٩م , وجدت الدائرة الداخلية لنظام الحكم أن مايزيد الفعالية هو بناء و إستخدام الشبكات المناصرة ، و هكذا ظهرت دولة العملاء . و إستقرت دولة العملاء على نظام رعاية جديد ، نتيجة تركيز السلطة و الثروة في أيادي الإسلاميين و تحت رعاية نظامهم . أصبحت الفرص و البضائع و الخدمات واقعياً لايمكن الحصول عليها بواسطة العامة بدون دعم و موافقة بعض مسؤولي الدولة ، و التدمير شبه الكامل لمنتديات المجتمع المدني المستقل . بدون أي سُبل للمطالبة بطلباتهم أو تأكيد حقوقهم ، لا يمتلك الأشخاص العادين أي خيار ماعدا البحث عن المساعدة من الأشخاص الذين يمتلكون القوة . عكس أمثلة الرعاية التقليدية حيث أن الرعاة يتم إختيارهم من العامة ، رعاة النظام الإسلامي هم إما مسؤولين محليين أو إقليميين ، أو قادة قبليين أو دينيين و الذين يدينون بالولاء للنظام . إتاحية عائدات البترول من عام ١٩٩٩م حسنت مقدرة الدولة للمحافظة على نظام الرعاية من خلال المكافئات , خيار المشترك و الخدمات .

المشروع الإسلامي و أبعاده

تبعاً للحركات الإسلامية عامة ، الإسلام هو دين و إسلوب حياة ، لذلك كما أن له أبعاد عامه أيضاً له علاقه بالصعيد الشخصي . في هذا الإطار ، وضعت الحركة الإسلامية السودانية لنفسها مسؤولية الدعوة و التي تعتبر الإلتزام الحقيقي للإسلام و إدراك إصلاح المجتمع علي أُسس دينية – نقلة إسلامية للمجتمع - . بشروط إستراتيجية و التي من خلالها بُودرت – أي وسيلة – تمكن من الحصول على السلطة من أجل إستخدامها في مساعي النقلة الإسلامية . لذلك بعد نجاح الإنقلاب و توحيد السلطة ، باشر نظام الإسلاميين في تطبيق عملية النقلة الإسلامية للمجتمع .

في عام ١٩٩١م ، أصدر النظام قانون جزائي جديد مبني على الشريعة ، قانون الجرائم . قانون الجريمة نفسه لم يحرك ساكنا منذ وجود القاوانين المبنية على

الشريعة و التي سُنت بواسطة الرئيس نميري في عام ١٩٨٣م . بل العكس , منذ مسألة الشريعة و التي كانت أساس النزاعات الحادة من خلال فترة البرلمان , وتطبيقها بواسطة النظام الجديد و الذي يعني دلالة النزعة الدينية . إعتبارات قانونية أخري في هذا المجال تضمنت مراجعة الصفقات المدنية لإنشاء أنظمة مصرفية خالية من الربا , و بداية الزكاة الإجبارية في عام ١٩٩٥م . في عام ١٩٩٦م , قدمت ولاية الخرطوم قانون النظام العام و الذي قيل أنه مستوحي من الإسلام , بقوات شرطة خاصة و محكمة خاصة تعمل على فرضه . هذه الإجراءات القانونية و التي صُحبت بإعتبارات سياسية معنية حملت ظاهرياً هدف تحسين الإلتزام الديني , أو تأكيد التمسك بالقيم الدينية . من أمثلة هذه الإعتبارات البناء المكثف للمساجد و أمكنة الصلاة في كل البنايات الحكومية , و المؤسسات التعلمية , و أي مبني آخر يستخدمة العامة , و توسع مؤسسات التعليم الديني (مثل جامعة القرآن الكريم) ؛ و تكثيف البرامج الإعلامية التي تدل على الحزبية الدينية . هنلك أيضا بعض الإتجاهات (تُطبق رسمياً أو غير رسمياً) تتعلق بخياطة أزياء النساء و طريقة اللبس , و لذلك على اللرغم من وجود مصطلحات قانونية ليس هنالك سياسة رسمية للحجاب , و الذي أصبح تدرجياً شيء رسمي و يجب على النساء إرتدائه بأشكال معينة (تغطية الرأس , طويل , ملابس فضفاضة , إلخ ...) .

في عام ١٩٩٣م , أنشأ النظام وزارة التخطيط الإجتماعي التي كانت مخولة برقابة الرؤية الطامحة بالنقلة الإسلامية للمجتمع السوداني خلال خطة مكثفه في عشر سنين . جلبت الوزارة الجديده تحت سلطتها القضائية إدارات دولة متنوعة تهتم بالسياسة الإجتماعية مثل الحقوق الإجتماعية و الشباب و الرياضة و المنح الدينية و الزكاة . لذلك كانت الوزارة الجديدة كالحكومة الصغيرة , صُممت بهدف إنجاز سياسه منسقة تهدف الى إدراك رؤية الإسلاميين في النقلة الإجتماعية . في تطور ذو علاقة , تبني النظام ما يعرف بنداء الإسلام الشامل (أو برنامج الدعوة) , مع منظور الحزبية و توسيع الإسلام فيما يتعارف مع فكرة الحركة الإسلامية .

مع بداية العقد الثاني لحركة الإسلاميين , كانت موثوقية المشورع الحضاري , على كل حال , تظهر فيها علامات الفشل . بداية مع , الحركة نفسها أعادة الإعتبار في بعض الخطوات التي تم إنجازها في السعي لبرنامج التحول الإسلامي أثناء فترة التسعينيات , كان على رأسها تقليص دور وزارة التخطيط الإجتماعي الي إدارة شؤون المجتمع التقليدية في عام ٢٠٠١م . إضافة إلي ذلك , أُلغيت المحكمة الخاصة بالنظام العام في عام ٢٠٠٠م تبعاً لشكوي و إنتقادات هتفت ضد هذا القانون حتي من داخل المؤسسين (على كل حال , بقي القانون في الكتب) . مع ترادف هذه المراجات , كان هنالك عدم إحتراس من النظام في تطبيق برامج

النزعة الدينية و التشريع , و أكثر أهميةً , ليس هنالك أي نقاش عن المشروع الحضاري . على الرغم من كل ذلك , بقي الإسلام كغطاء فكري و مصدر شرعية النظام , بالأخص في أعين أنصاره . في الحقيقة , على كل حال , مع إبعاد القائد الإسلامي و الفكري المحنك حسن الترابي عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م , أصبحت الشهادات الدينية للنظام أكبر مشكوك فيه . يقال , يمكن أن يجادل أن هنالك أكثر وضوحاً مجتمعياً للإرتباط الديني وسط المسلمين السودانيين من زى قبل : المساجد ملاء هنالك إلتزام واضح بالصيام , الحج و الشعائر الدينية الآخري ؛ هنالك أفضل تعليم ديني خاصة بين الشباب . كل هذه الملاحظات حقيقية ؛ السؤال هو , كيف , أن هذا الإسلام الشعائري مع فقه القرون الوسطي كان الهدف الأساسي من الحركة الإسلامية عندما قررت أخذ السلطة بالقوة .

ختاماً , سعت الحركة الإسلامية الى السياسة الإنقلابية في الإستيلاء علي السلطة ؛ السياسة التي أظهرت على أرض الواقع مع كل الإلتزام بإسخدام السلطة من أجل إنشاء و تحسين مجتمع مبني على القيم و النظم الإسلامية . الإسلوب الذي من خلاله أحكمت الحركة الإسلامية على السلطة , و الإعتبارت التى أستخدمت لتعزيز تلك السلطة , و التي ولدت الإستبدادية , دولة القمع و التي كان هدفها الأول مشغولا بالمحافظة على تحكمها في المجتمع . السلطة نفسها , على كل حال , أصبحت عظم الخلاف داخل الدائرة الداخلية لنظام الإسلاميين و عدم المقاضاة في الخلافات قاد إلي إنقسام داخل الحركة الإسلامية . عند الإستيقاظ من هذا الإنفصال , المجموعة التي إسترجعت السلطة , لم تتنازل عن الإستبدادية , و التي إعتمدت أيضا على سياسات العملاء و التي نجحت جزئيا من خلال عائدات البترول . على سبيل المثال بينما حافظوا على الإلتزام الواضح للمرئي – على الأغلب شعائري – مظاهر البرنامج الإسلامي , أصبحوا أقل إهتماما بحلم " التحضر " الإجتماعي من خلال موثوقية المشروع الحضاري و الذي كان أكثر مجاهرة خلال سنواتهم الأولي في السلطة .

إقتراحات للقراءة

الأفندي , عبد الواحد . ثورة الترابي : الإسلام و السلطة في السودان . لندن : قري سيل , ١٩٩٥ .

جلاب , عبد الله . أول جمهورية مسلمة : التطور و تفكك الإسلاميين في السودان . بارلنقتون : بوابة الرماد , ٢٠٠٨ .

هيل , سوندرا . العرق و السياسة في السودان : الإسلامية , الإجتماعية و الدولة . بولدرا : صحف رؤية الغرب , ١٩٩٧ .

سيد أحمد , عبد السلام . السياسة و الإسلام في السودان المعاصر. ريتشموند : صحيفة كارزون , ١٩٩٧ .

سيد أحمد , عبد السلام , سيد أحمد , السر . السودان . سلسلة الشرق الأوسط المعاصر . لندن : روتلدج كازون ، ٢٠٠٥ .

واربورغ , قبريل . الأسلام , الطائفية و السياسة في السودان منز المهدية . لندن : هارسن , ٢٠٠٣ .

١١. السلطة التقليدية , الحكومة المحلية و العدالة

شيري ليوناردي و موسي عبد الجليل

في مدينة صغيرة في جنوب السودان , يجلس شاب في الظل على جزع شجرة منقة . لقد ظهر تواً من وراء حائط طوبي قصير وهو ينادي و يؤشر في طريقه للفت إنتباه كاتبين , اللذان طلبا منه مئة دولار مقابل ورقة تحتوي على طابعة بلاستيكيه . الشاب (جون) , الآن ينتظر بصبر , عسي و لعل أن يتفادي الرجوع يوميا قبل مناداته أو الإتصال به , و بعد ذلك دخل الى مكتب مربع صغير يشبه مكتب الكَتبَة من حيث الفوضى .

هنا , أمام الدرج العالي لحاكم المقاطعة , واجه أقارب بول . قبل خمس سنوات فتاة إبنة خال جون أنجبت مولود من بول , و لكن بول حتي الآن لم يدفع أي مال للزواج أو مهر العروس لأسرة العروس . يبلغ جون من العمر حوالي ثلاثون سنة و غير متزوج حتي الآن ؛ القطيع الذي ينبغي أن تتحصل عليه خاله من خلال زواجها حيوي بالنسبة لزواج جون . حاولت أسرة جون حل المشكلة بطريقة خاصة و سلمية مع بول و أقاربه , و لكن سرعان ما تصاعد النزاع , تفاديا للشجار المميت , ذهب خيلان جون إلى محاكم القادة و محاكم المدن . لم تتمكن أي محكمة من تطبيق الحد الأدني من العُرف التقليدي و الذي قيمته ست و ثلاثون بقرة من بول و أبيه , أبيه ضابط عسكري قوي ، لذلك قرر جون الوصول إلى قاضي المقاطعة . و هذه الخطوة مكلفة جداً , و لكن كان جون مؤمناً أن الدولارات التي إستثمرها سوف تجلب المسألة الي أيدي الشرطة للحصول على قرار إيجابي بواسطة القاضي .

بالنسبة الى جون , الفرق بين المحكمة التي يسعي إليها الآن , و المحاكم السابقة التي إستمعت الى القضية يكمن في السعر العالي و الرابط القوي بين أعضاء قوة الدولة . حاكم القاطعة نفسه ينتمي إلى أسرة محليه مهمه من أعظم القادة . درس في المدرسة في أيام الحكم البريطاني في السودان , حتي أصبح ضابطاً حكومياً من الدرجة الثانية . في عام ١٩٩٥م نصبته حركة تحرير السودان ليصبح " رئيس " في واحدة من محاكم الإستئناف التي أنشئت في المنطقة . مؤخرا أُعطي كورسات قانونية و عُين قاضي للمنطقة . تُطبق محكمتة قوانين و إجراءات تشرعية , و لكن الأغلبية العظمي من القضايا تُحل بواسطة تعويضات تقليدية .

قضية جون واحدة من عشرات الآلاف من النزاعات المعقدة الموجودة في السودان . تختلف الثقافات و التقاليد , و لكن هنالك إحتياجات مشتركة في الميادين

التي تكتسي ثوب الأسي بسبب المصادر و الثروات . معظم الأشخاص في السودان يعتمدون على قربهم من الأرض و الماء و ذلك للزراعة و الرعي , و على تبادل الزواج . إذا إعتدى الجار على أرض زراعية , أو مُنعت مجموعة من الناس دخول مصادر الماء أو مسار الرعي , أو حَملت البنت , أو تم إلغاء زواج , عادة هنالك محاولات تتم للتعامل مع المشكلة بصورة مغلقة , هنالك ثقافة قوية ضد التسرع لإدخال سلطات خارجية . و لكن عند فشل الوسطاء في الوصول لإتفاق , هنالك خياران فقط إما العنف أو الوساطة .

الوساطة في النزاعات هي وظيفة تُطبق بمشاركة عدد من الممثلين المختلفين , ففي كل السودان , كبار الأسرة و المجتمع هم الأفضل في الوساطة . تمتلك الحكومات الناجحة , على كل حال , فكرة في تنظيم سبل رسمية محدده في حل النزاع . غالباً عبر مصطلحات تقوية السلطة التقليدية , أو حماية العادات المحلية , و هي محاولة جادة من الحكومة للسيطرة على المجتمع المحلي . مع ذلك , في حين أن المؤسسات الناتجة من الحكومة المحلية أو الإدارة الأهلية نظرت إليها الحكومة كأنبوب ذو إتجاهين . لدى الناس إدراك قديم لقيمة الوسيط للحصول على قرار إيجابي من مصادر قوة الحكومة , كما وضحت من خلال إيمان جون في محكمة المقاطعة . هنالك أنواع اخري من المصادر ممكن أن تكون متساوية أو أكثر قوة , مثل السلطات الدينية و الروحية . إعترفت الدولة أن السلطات القانونية المحلية هي الحل الوحيد من عده مصادر محتمله لحل النزاع . و لكن حقيقة أنها أصبحت غير مقبولة من حيث سيطرة أحد الأفراد على طريقة تعامل الناس مع الدولة و التي ظهرت بأشكال محلية , على الرغم من الغرابة , أصول إستعمارية و إستمرارية التشكيل في الشرعية . ضعف الدولة أو فشلها , مرتبط بتاريخ السودان ما بعد الإستعمار , لذلك لم تستبعد إرتباط الدوالة على المستوي المحلي . و أوسع حركة لمثل هذا الإرتباط كان البحث عن العدالة و حقوق الأرض و المصادر الاخري .

الحكومة

المحكمة الإقليمية لجون هي بناء طوبي و الذي يكون جزء من المركز , مكان "السنجق" أو حكومة الإقليم , موضوعة في مركز المدينة منذ الفترة الأولي للإستعمار . غالبا هذه المراكز موضوعة في أماكن سابقة للحكومة التركية-المصرية و التجار الذين يرتحلون في إتجاه الجنوب في منتصف القرن التاسع عشر للبحث عن العاج و الرقيق . في إتجاه الشمال , تشكلت المدن الإقلمية مسبقا قبل فترة حكومات الإستعمار أو تحت الحكم التركي أو المهدية . بالنسبة للسكان

المحليين , المدن هي مكان الحكومة , على حسب المعرفة الشائعة في دولة السودان . و في مناطق كثيرة , المدن و الحكومة مرتبطة أيضاً بالجيش . بعض اللغات الجنوبية , على سبيل المثال , تستخدم كلمات للحكومة ذات صلة بالجيش و الضباط العسكريين , أو توصف الرسميين – سواء كانوا بريطانيين أو سودانيين – مثل " الأتراك " .

عبر السودان ، جمعيات الحكومة العسكرية معروفة بطريقة لبس البزة النظامية بواسطة ضباط الحكومة المحليين . الأصول الأجنبيه في الحكومة بطريقتهم الخاصة المدنية ساهمت في الإحساس التاريخي في البعد بين المجتمعات الريفية و الدولة .

يمتلك السكان المحليين , على كل حال , النزعة الطويلة في إتجاه المركز , المتمثلة في الجيش أو مجندي الشرطة , موظفي الحكومة , تجار و حتي مساجين . خلال فترة طويلة من الإستعمار , يرأس على مستوي حكومة المقاطعة مفوض منطقة بريطاني , و الذي يكون مرؤوس بحاكم بريطاني من أحد المقاطعات التسع أو المقاطعات الكبيرة . بالنسبة لمعظم السودانيين , سواء كانت حكومة إقلمية أو حكومة مقاطعة هي الحكومة , مع إحساس غامض ببعد العاصمة " عن النهر " حسب نظرة دارفور . خلال القرن العشرين إذدادت الأعداد التي تزور أو تنتقل الى الخرطوم , و لكن بالنسبة للمجتمعات الريفية تبقي المدينة المحلية مقر الحكومة .

منذ الإستقلال , مكاتب الحكومة المحلية يعمل فيها موظفي الخدمة المدنية السودانية ، أيضا إسترجعوا شيء من أسلافهم ذو الأصول الأجنبية على حسب قلق المجتمع المحلى . هنالك شيء عند دخول التوظيف الحكومي , الخدمة العسكرية , أو حتي الحياة المدنية و التي ينظر إليها بتجريد الشخص من المجتمع الحقيقي و نقلهم الي البيروغراطية , ممثلي الحكومة الرسميين . هذا أقل غموض لو أن موظف الحكومة على الأقل يأتي من المنطقة التي تم توظيفه فيها . و لكن كانت سياسة الحكومة تتعمد نقلهم إلي مناطق أخري ليست بمناطقهم . في عام ١٩٥٠م , تزمر مدراء الإستوائية بأن ضباط الحكومة المحلية الجنوبية يتم نقلهم بصورة سريعة , قبل أن تكون لهم الفرصة في معرفة الإقليم كمعرفة البريطانيينن الذين كانوا قبلهم . من غير المدهش , أن هنالك معتقد منتشر بأن الإهتمامات المحلية و الخصوصيات الثقافية لا يستطيع فهمها إلا الذين ينشؤون في تلك المجتمعات , أو على الأقل الذين عاشوا في تلك المجتمعات لسنينن عديدة .

مبادئ مفصلية الحيادية و التسلسل الهرمي المؤسسي الذي دعم الحكومة البيروغراطية و التي لطالما كانت ذا غرابة لبعض الإمتدادت مع الأخلاق و

المبادئ الإجتماعية التي تحكم المجتمعات المحلية عبر السودان . معظم السودانيين أصبحوا مهرة في العمل تحت مجموعتي مبادئ . مازال التوظيف الحكومي ينظر إليه بأنه يبعد الأفراد من المجتمع المحلي , تقييد السلطة و فعالية ضباط الحكومة المحليين . و في نفس الوقت فكر الحكام و السياسين في إنشاء مؤسسات أكثر سهولة في التحكم بواسطة الوظيفة و التلاعب السياسي بدلا من إحتراف البيروغرطية (التي تقدم وسائل إدارية رخيصة أقل من رواتب الخريجيين) . المجتمعات المحلية , اثناء ذلك , إحتاجت مفاوضين فعالين و متحدثين لحمايتهم من طلبات الحكومة و السلب . من هذه المكملة جزئيا , إحتياجات الصراع الجزئي و التي أدت الى ظهور دور القادة " التقليديين " .

فهم السلطة التقليدية

مشكلة مصطلح " السلطة التقليدية " هو دلالة العمر القديم و عدم ملامسة أعراف البلد . من المهم معرفة أن القادة التقليديين عبر السودان يعكسون أكثر من معني التحضر – عدم سهولة – حل الخلافات بين الحكومة و المجتمع . عند وصول القادة البريطانيين عام ١٨٩٩م , فكروا في التغلب على مصادرهم المحدودة من خلال التحالف مع القادة السودانيين . مع ذلك أصبح الأفراد و الأسر التي عُرفت بأنها حلفاء مفيدين للمستعمر ذات أهمية مؤخرا , من خلال الحلفاء السابقين مع الحكم التركي المصري و حكومة المهدية . في حالات عديدة اخري , بالإخص في جنوب و شرق السودان , إصطدم الضباط البريطانيين بالتعداد المذهل للسلطة المحلية , و قبولهم بإنشاء أنواع اخري من القيادة . حتي في الأماكن التي فيها الناظر , العمدة أو الشيخ من أسرة مهمه تاريخيا , تتغير طبيعة سلطتهم على حسب طلبات الوساطة مع حكومة الإستعمار . الكثير في التنوع في الشرعية و الفعالية للقيادة التقليدية في السودان اليوم أتت من أصول محتمله , و النجاح المتغير للقادة كأفراد في المحافظة علي سلطتهم على المجتمع , و في نفس الوقت (أو بالرغم من) عملهم مع الحكومة .

أنشأ اللبس الهرمي في معظم المناطق , من الشيخ الى الناظر حتي السلطان (أو من الرئيس حتي المولي في الجنوب) . في المنطقة التي فيها جون مشتكي في المحكمة في مسألة حياة , يُعرف القادة بأنهم ' قادة اللباس ' حسب اللغة المحلية , (مرجعية لباس المستعمر أو الأوشحة) لتميزهم من القادة الآخرين مثل خبراء الرماح , الذين يقومون بتضحيات كبيرة , و الذين تُرى قوتهم الروحية أنها لا تقهر بعمل الحكومة . كان ظهور القادة التقليدين في فترة الحكم الثنائي أكثر تعقيداً في

علاقاتهم بالسلطة الدينية . شيوخ الصوفية أو رجال الدين , و القادة الروحيين الوطنيين مثل صناع المطر , خبيري الرماح أو غالبا يمتلك الرسل أعظم درجات السلطة الموروثة . و لكن نظر إليهم ضباط الإستعمار على أنهم مصدر محتمل للمقاومة أو الثورة ؛ كان قادة السلطة لديهم افضلية من الحكومة . في بعض الحالات تكون الحكومات قادرة على التغلب على مثل هؤلاء القادة بضمهم الى شبكات الحكومة الوطنية ؛ تحصَن أعظم قادة الطوائف الشمالية بإمتيازاتهم الإقتصادية و مواقعهم السياسية المعتمدة من الحكومة الثنائية . على المستوي المحلي , فضل الضباط البريطانيين للتوجه نحو القادة الدينيين مثل المشايخ و الموالي . و لكن حتي بعد ذلك , رجع معظم هاؤلاء القادة الى التمسك بأهمية السلطات الدينية المحلية , و الذي يكون دعمهم ذات أهمية أكبر للمحافظة على مواقعهم . على الأقل منذ سلطنة الفونج و الفور , كانت أشكال السلطة السياسية و الدينية مستقلة التبادل في شمال السودان . هذه الأيام عبر كل السودان , الموالي , المشايخ و العمد و النواظر غالباً ذو علاقة بالقادة الدينيين أو الأسر الروحية في مناطقهم , أو الذين لديهم صلة وطيدة بالوطنية و الولاء ؛ تكون عليهم الأشكال المختلفة للسلطة مكتملة و متوافقة عليهم أكثر من الآخرين .

كان إدراك الحكومة للدور القضائي للمشايخ و الموالي و الذي أصبح رسمي قانونياً في عام ١٩٢٠م و عام ١٩٣٠م من خلال سلسلة من القرارات , وصلت زروتها في قانون محاكم الرؤساء في الجنوب و قانون المحاكم الوطنية في الشمال عام ١٩٣١-١٩٣٢م . إحتوى هذا التشريع على القوة الإدارية و القانونية : أُستخدمت المحاكم ليس فقط لحل النزاعات و الحفاظ على النظام و لكن أيضا لعقاب الذين لايطيعون الشيخ أو الحكومة . أيضاً لعب المشايخ و المالي دوراً أساسيا في جمع الضرائب , و تطور هذا تدرجيا ليتضمن تقييم الضائب و تقليل درجة المحاسبية , بالأخص عند إزدياد عدد الكتبة الموظفين و الكفلاء . أصبح تغيير وظائف الحكومة المحلية مسؤلية المشايخ و الوالي , تضمن تجنيد العمالة للطرق و عمليات البناء , مراقبة الأسواق و أبناء المدن ' الوطنيين ' , تقييد الحدود , و فرض قوانين زراعية أو رعوية . عُممت الترتيبات كنظام الإدارة الأهلية , كما اطلقت عليها الإدارة البريطانية , (إستمر التوظيف المستمر للترجمة في شمال السودان , رغم دلالته للإستعمار ؛ السطح المستخدم في جنوب السودان هو السلطات التقليدية) .

على كل حال كثير من السلطات القضائية من الإدارية الوطنية لهم علاقه بعمل حكومتهم , لم تستخدم المحاكم الناتجة من قبل الأشخاص للفوز في النزاعات المحلية . في منطقة جون , لاحظ مسؤولي الإستعمار أن السكان المحليين أدركوا

سريعا أن المحاكم الجديدة تحتفظ بسجلات مكتوبة و ذلك يمكنهم في المستقبل برفع شكوى أو المطالبة بالديون لو أن الصفقه الحقيقية تم تسجيلها بواسطة الرؤساء . عبر السودان , رُسمت محاكم الإدارات الأهلية لدعم قوي الدولة بطرق بعيدة عن التقاليد , لذلك كانت هنالك سوابق قبل دول الإستعمار مثل سلطنة دارفور . و لكن هذا الدعم يجعلهم أكثرفعالية و سرعة في تقوية قراراتهم , و لذلك أصبحوا تدريجيا مؤسسين و مقبولين , يعملون جنباً الى جنب مع أشكال حل النزاع الاخري مثل إستشارة كبار السن أو توسيط القادة الروحيين . في جنوب السودان , دمجت المحاكم العلي قوانين القضاء المحلي مع قوانين حكومة المستعمر لإنتاج نُظم قانونية مختلفة . عبر شمال السودان , كانت العدالة العرفية أكثر تعقيدا بقانون الشريعة الإسلامية . في عام ١٩٠٢م إعترفت المحاكم الدينية المحمدية بتجلية الشريعة في مسائل الأسرة و قانون الزواج , و تضمنت الميراث . بعد ذلك طُبقت القوانين الشرعية بواسطة المحاكم المدنية و محاكم الإدارة الأهلية في تلك الحالات , و يكون لأعضاء المحكمة معرفة علمية أو جزئية أو شيخ ديني .

التكتل السياسي في السلطات الإدارية و القضائية في الإدارة الأهلية كان لمدة طويلة مصدر للشكوي . منظور آخر من حيث القساوة و الخلافية للسياسة البريطانية كانت العلاقة المباشرة للهياكل الإدارية في القطر و حقوق الأرض . في معظم شمال السودان , طُوقت حقوق الأرض الجماعية بنظام أراضي القبيلة أو الديار و التي أيضا كل منها يتبع للزعيم الأعلي , كما يطلق عليه الناظر أو السلطان . لذلك أدركت الحكومة أن , القبائل الكبيرة إستطاعت التحكم في الأرض و إمتيازات القادة . على الرغم من الكشكول المنظم الذي تم تصويره من قبل الضباط البريطانيين لم يتم تحقيقه , بسبب أن الأقاليم لم تكن متجانسة الأصول , وجدت المجموعات العرقية الصغيرة و الأفراد المهاجرين أنفسهم في أوضاع ثانوية بالنسبة للقبائل التي تمتلك مناطق كبيرة , و ذلك بالنسبة للأرض و الماء , وفي تمثيل المستويات العليا في كل من الإدارة الأهلية و العدالة , و مؤخرا في ميادين السياسة . إذداد منشأ التوترات بإبعادهم من الأراضي الزراعية الخصبة . طلب الحقوق للأرض و الماء كان أمراً شائعاً مما زاد من طلبات وجود ناظر . كافأ البريطانيون رجال الدين المهمين و قادة القبائل بمنحهم الأرض , أُتبعت السياسة بواسطة الحكومات المتتالية . في عام ١٩٧٠-١٩٧١م تحت حكم نميري ألغي إرتباط الأراضي بالإدارة الأهلية , عند إزدياد الطلب على الأرض من أجل الإنتاج الزراعي و الذي إرتبط مع السلطة التدريجية منذ عام ١٩٥٠م إلغاء كل الإدارات الأهلية . نتج عن ذلك قانون الأراضي غير المسجلة عام ١٩٧٠م و الذي ينص على ملكية الدولة لكل الأراضي غير الخاصة أو المسجلة , و بذلك , كل أراضي المجتمع تُحكم أولاً بواسطة النظم

العرفية . في السنوات التالية , ألغيت رسمياً الإدارة الأهلية من خلال قانون الحكومة المحلية للناس . كلا النظامين أضعفا حقوق القبيلة الديموغراطية الواضحة مسبقاُ و المسؤليات من الأرض و المصادر الطبيعية , مما أدى الي التوترات , الشكوك و الصراع , و الذي لم يحل حتي الآن .

الحكومة التقليدية ضد الحكومة الحديثة

نُظر الى قانون الحكومة المحلية لعام ١٩٧١م بأنه تكبد الصعوبات بواسطة أفراد الوطنية الأفندية لمعاداة الإدارة الأهلية بإعتبارهم معاونين للإستعمار و آثار الحياة الريفية المختلفة , و الذين بسبب تمسكهم بالمجتمعات الريفية كان تأخر التطور و المشاركة السياسية . مع ذلك فإن فكرة العداوة العقيمة بين الخريجين السودانين و الإدارة الأهلية فقدت القيادة في عدة طرق . العديد من القادة التقليدين أنفسهم أيضا تلقوا التعليم العالي و لديهم خبرة مسبقة في الحكومة كموظفين , نزعة تشجيعية بواسطة مدراء الإستعمار . إستخدمت الأحزاب السياسية في عهد القومية الشبكات التقليدية لدعمهم الشعبي . بالطبع كان الفوز حليف الأحزاب الطائفية في إمتلاك الدعم الريفي من خلال نظمهم الدينية و الإدارة الأهلية دفعت جزئيا بنقد النظام لهؤلاء الذين يعارضون هذه الأحزاب . أقارب قادة الإدارة الأهلية دائما يملكون فرصة كبيرة للتعليم و السعي السياسي , العسكري , و المهن العالمية و الإحترافية . على المستوي المحلي أو الإقليمي , كُونت الشبكات الوطنية القومية , مرؤوسة بالإدارة الأهلية , قادة دينين , تجار و مُلاك أراضي و مزارعين أغنياء . في المدينة التي سُمعت فيها قضية جون , كل من قاضي المقاطعة و مفوض المقاطعة , بالإضافة الى عدد من الرسميين في المقاطعة أو حكومة الدولة , أتوو من الأسر الإثنان أو الثلاث أسر القائدة أو الرئسية . مثل هؤلاء الصفوة المحليين أو الإقليميين كونوا وثبتوا خلال العقد الاخير أو أكثر , وذودوا أعظم إستمرارية سياسية من الحكومات المتغيرة و السياسات الإدارية المتنوعة .

قوة هؤلاء الصفوة المحليين , و التداخل بين الأفندية و الإدارة الأهلية , الذي كان واضحاً بالأخص في قيادة و إثارة قانون الحكومة المحلية عام ١٩٧١م . الضباط الإداريين المحترفين الذين عملوا في الحكومة المحلية عسكروا ضد قرار إلغاء الإدارة الأهلية منذ منتصف ستينيات القرن التاسع عشر . مقتنعين أن إدارة القيادة التقليدية كانت مهمة للمحافظة على أساس النظام و الأمن , و جمع الضرائب . حتي بعد إبعاد قادة الإدارة الأهلية من المجالس الجديدة و المحاكم , ضباط الحكومة المحليين إستمروا في الرجوع إليهم من أجل النصيحة و حل النزاعات , بالأخص

في معانات الحكومات المحلية مع المشاكل الخالدة للتوظيف و نقل المصادر . في الحقيقة كان الضباط الإداريين في مطلع الثمانينيات هم الذين بدؤا بالمطالبة بإلغاء الإدارة الأهلية في كل من دارفور و شرق السودان , بغرض التعامل مع تصعيد الصراعات على المراعي و قضايا المصادر الأخري .

قد يكون هنالك , حينذاك , القليل من الإنقسام التقليدي ـ الحضاري في الحكومة المحلية و الموظفين المدنيين ـ و الساسة أو القادة العسكرين . إصلاحات الحكومة المحلية و التي تكون حتمية قيادتها بواسطة الأعمال الساسية , و الذي لدرجة عالية قاومته كل من الخدمة المدنية و الإدارة الأهلية . الإصلاحات الأولي التي أتت في عام ١٩٣٧م مع تطور المجالس كأساس جديد للحكومة المحلية لإستبدال الإدارة الأهلية . و لذلك تطور أكثر في عام ١٩٥١م , مع محاولة إستبدال الوحدات القبلية للإدارة بوحدات إقليمية , و الإستبدال التدريجي للإدارة الأهلية بممثلي مجالس حكومية محلية . في الحقيقة , على كل حال , الدور المهم و المسيطر للقادة التقليدين على هذه المجالس أكد على أهمية عالية للإستمرارية . حتي بعد عام ١٩٧١م , إستطاع القادة التقليديين و رجال السلطة المحليين من الإستمرار في ممارسة التحكم في الجالس الجديدة , من خلال شبكاتهم الوطنية المكثفة . في دستور جنوب السودان ١٩٧٠-١٩٧١م لم يتم تطبيقه مطلقاً , و إستمر القادة بالإستمرار في أداء وظائفهم القضائية و الإدارية .

حُدد قانون عام ١٩٧١م لأول مرة بإستخلاص الدور السياسي من ضباط الحكومة المحليين , و إرتبطت المجالس المحلية إرتباطاً شديداً بحزب نميري في الإتحاد الإشتراكي السوداني . التحكم المُمارس من خلال النظام الحاكم على الحكومة المحلية و الذي تم تحسينه من خلال تعيين مفوضين إقلميين تابعين للنظام , الذين يمتلكون السلطة المطلقة على كل أقسام الحكومة داخل وحدة الإقليم الإقليمية و التي وضعت بواسطة "جون هولس " النظام القبلي للحكومة اللامركزية . لم تكتسب الحكومة الإقليمية السلطة الإشرافية على المجالس المحلية فقط , و لكن إكتسبت التحكم المباشر في الشرطة و قوات الأمن داخل الإقليم . نُظر الي إصلاحات الحكومة المحلية بطرق أخري ليس من العظيم عدم التقييم و لكن زيادة التحكم المركزي , من خلال تعيين مفوضين إقليميين أقوياء , و تسييس الإدارة .

أهمية الدور القضائي للقادة التقليدين و الذي أصبح أكثر وضوحاً بإلغاء الإدارة الأهلية . مجالس القضاة التي حلت محل محاكم الإدارة الأهلية حثت سريعاً الأعداد المتزايدة للتقاضي الى المجالس العليا , و لم يستطيع القضاة التعامل مع المدعين غير الراضين . في مطلع عام ١٩٧٠م , لذلك أستبدلت المجالس بمحاكم ملأت بقادة

الإدارة الأهلية السابقين . خلال الثمانينيات كان هنالك نقاش حول إعادة واسعة للإدارة الأهلية , و لكن سوف تكون حكومة الخلاص الوطني هي التي تجني ثماره في بداية التسعنيات . هذه الأيام دور الإدارة الأهلية ليس له أي علاقة بجمع الضرائب , و يتنوع خلال شمال السودان : هي الأقوي في دارفور , كردفان , البحر الأحمر و كسلا ؛ و الذي يلعب دوراً محدودا , بالأخص وسط الرعاة و نزاعات الأراضي , في المناطق النهرية و مناطق الشرق ؛ و ليس له أي علاقة في و لايتي الجزيرة و الخرطوم , ما عدا في مظاهر فصل قادة المجتمع المعينين بواسطة الحكومة .

نظر البعض الى تجديد تدخل الإدارة الأهلية بواسطة حكومة الإنقاذ كخطوة متعمدة لتسبيب الخلاف و التردي , مدروسة لتحريض التنافس بين الأعراق و الصراع . من المؤكد أن بعض هذه التدخلات تمكنت من إحداث أثر . و لكن إعادة الإدارة الأهلية في

التسعنيات و الذي كان في تكبد الإدراج التدريجي فيما بعد عام ١٩٧١م لفشل الإدارة المحلية و العدالة , و التي وصفت بأنها محاولة مبهمة للحصول على الدعم الشعبي للثورة الإسلامية , بالأخص من المناطق الريفية . حيث فكر نميري بتدمير النخبة المحليين , الجبهة الإسلامية الوطنية و حزب المؤتمر الوطني حاولوا إعادة صياغتهم بدلاً من التعاون معهم . من الواضح أنهم نجحوا بالأخص في منافسة وإضعاف الشبكات الوطنية القديمة للأحزاب الطائفية التقليدية . ولكن برنامج النظام للهندسة الإجتماعية في التسعينيات ذهب الى أبعد مما يبحث عنه المبرمجين لقُطر الإدارة الأهلية لتحزيب ثورة الإسلاميين و تعبئة المجاهدين ليحاربوا في الجنوب , إضافةً الى إنتعاش الوظائف السياسية و الأمنية للإدارة الأهلية .

و أيضا إستبدلت الجبهة الإسلامية الوطنية التكوين القديم للمقاطعات و الولايات بنظام فدرالي جديد مكون من ستة و عشرون ولاية , قسمت الى محليات , أي ولاية تُرأس بواسطة حاكم (والي) و أي محلية تُرأس بواسطة مفوض (معتمد) , مع المجالس و اللجان المحلية على المستويين . الإلتزام بالفدرالية و سيادة الدولة و الذي صار أكثر قوة في عام ٢٠٠٥م بوثيقة السلام الشامل , و لكن لم يكن واقعاً معاشا . أصبح حكام الدولة مشغولين بالأمن و العلاقة مع الحكومة المركزية ؛ و حافظ الآخر على المناعة الفدرالية سامحاً بتداخل السلطة مع مظاهر حكومة الدولة . الدول تمتلك نواب و وزراء , و لكن الحكام يستمتعون بالسلطة العظما من خلال روابطهم مع الحزب الحاكم و الأجهزة الأمنية . في العديد من الولايات الجنوبية , كان هنالك صراعات عنيفة بين مجالس الدولة و الحكام , و الذين تم إتهامهم

بالإستمرار في إسلوب الحكومة الإستبدادية و الذي تم ممراستة مسبقاً مثل الحكام العسكريين . من خلال التوظيف المستمر للحكام و المفوضين , من قبل حكومة الوحدة الوطنية و حكومة جنوب السودان لذلك شهدت التحكم المباشر في حكومات الدولة , و التي بالمقابل نقلت حقيقة بسيطة للحكومة المحلية . الدولة و الحكومات المحلية كانوا عاجزين بسبب المصادر المحدودة , و التي إبتُلع أكثرها بواسطة مرتبات الحكومة (و الفساد) . كل ما تبقي إنتظاره هو هل أن حكام الدولة المنتخبين الجدد سوف يمارسون حكماً زاتياً أعظم من الذين سبقوهم .

في الجنوب , إعتمد جيش الحركة الشعبية إعتمادا كبيرا على المدراء اثناء الحرب في تنظيم المؤن و التجنيد الإختياري أو التجنيد الإلزامي للشباب أو الأطفال في قواتهم : كان هذا الدور رسميا بالنسبة للمدراء , الذين غالبا ما يعانون شخصيا من الإعتداء الجسدي من الجنود , و مع ذلك أيضا يخاطرون بفقد الشرعية الشعبية . منذ حوالي عام ٢٠٠٤م , بزل جيش الحركة الشعبية مجهودات مدبره من أجل الإعتراف و الحصول على إتفاقات أفضل مع المدراء , و عادةً تم مساعدته بواسطة منظمات عالمية يأملون في الحصول على إيجابيات من السلطة التقليدية و القانون العرفي عند تورط الحكام في الجنوب . وفقا لذلك , الدور العظيم للسلطات التقليدية و القانون العرفي و الذي تم التعاقد عليه في حكومة جنوب السودان وفقا لقوانين الحكم المحلية لعام ٢٠٠٩م . مددت وثيقة السلام الشامل الهيكل الإتحادي للولايات في جنوب السودان , تحت مقاطعة الحكومة المحلية لجيش التحرير الشعبي , بعد إستبعاد كل من بنما و بوما . صور قانون الحكومة المحلية الجالس على كل من هذه المستويات , جنباً الى جنب مع السلطات التقليدية و مراتب المحاكم العرفية و المجالس . إرتكزت الحكومة المحلية إرتكازاً شديداً على المدراء , بمراقبة قضاة المقاطعة تحت مفوضي المقاطعة , و الذين تم تعينهم بواسطة حكومة جنوب السودان .

علي صعيد واحد , خلال العقد الآخير , الامركزية وُجدت بشكل كبير على الورق : سلسلة من الإصلاحات الإدارية نظر إليها بإستمرارية إكثار أو ذيادة التحكم المركزي على الحكومة المحلية , و إستمتعت المجالس بأفضل تخفيض بدلاً من نقل السلطات . مصيرياً , مصادر الدولة نادرا ما تصل إلى المقاطة . على مستوي الدولة , و من المؤكد عدم المرور من تحتها . و لكن على صعيد آخر , زودت مؤساسات الحكومة المحلية ميادين , على سبيل المثال المجالس , و التي من خلالها يمكن لكثير من الناس الإلتحاق بالدولة و الحضارات البيروغراطية , مندوب حكومة , و التي خلقت إحساسين هما المشاركة و خيبة الأمل . ليست صدفة أن قادة الأحزاب السياسية الجنوبية الأوائل أنهم كانوا ضباط إداريين صغار تحت

البريطانيين , و الذين أحبطوا بتعيين الضباط الشماليين في مراكز عالية . و ساعدت المجالس المحلية في تكوين و تثبيت النخبة السياسيين المحليين و الذين أصبحوا أكثر قوة في المجتمع المحلي . الصراعات و الإستراتيجيات لديها , على كل حال , خلقت محاولات عظيمة أكثر من ذي قبل في إستغلال و إستبدال هؤلاء النخبة المحليين منذ تسعينيات القرن التاسع العشر .

الإنقسام و الحكم ؟

رأي ـ أي الإثنين السودانيين أو العالميين ـ مازالوا منقسمين بين الرغبة و الشرعية للإدارة الأهلية أو السلطة التقليدية . بعض نقاط المرونة للقادة التقليديين تدل على شرعيتهم الأساسية , و تعرضهم كمدافعين عن الثقافة الخصوصية ضد المركزية , دولة الإستبدادية , و كمزودين لإنتعاش العدالة و الإنسجام المجتمعي . إدعى المنتقدون إنه عوضاً عن أن نظام الإدارة الأهلية يزود فقط الإمتياز و الفساد , هو غير ديموغراطي , إقصائي و جشع , و الذي تم إفساده بحيث لا يمكن علاجه من خلال التلاعب السياسي في السنين الآخيرة .

هذا الإختلاف في الرأي شُكل بموقف فردي , العمر و الموقف , و لكن أيضا نوقش بمنطقة معينة في السودان . على الجميع , اليافعين , المتحضرون و السودانيين المتعلمين هم الأكثر إنتقاداً لفشل الإدارة الأهلية , بإرتباطها واسع الإنتشار بالوراثة و حكم المسنين . و لكن أيضا يوجد إختلاف كبير عبر السودان بين القادة التقليديين أنفسهم . بعضهم نجحوا عسي و لعل خلال أجيال ـ في إستعادة إحترام و عاطفة أنصارهم , و ذلك من خلال المحافظة الكبيرة على توازن ناعم و الذي من خلالة حافظوا على مرضاة الحكومة بينما مازالوا يظهرون بأنهم يدافعون على مصالح المجتمعات المحلية . الوسائل التي أستخدمت في تحقيق هذا كانت في بعض الأحيان مدهشة , تضمن الرجوع إلي الصراع المسلح مع أو ضد الحكومة , لطالما إستطاعوا إقناع الناس بأنهم يدافعون عن مصالحهم . صعود سياسي واضح و الذي يمكن أن يكون سياسة تكتيكية من القادة التقليديين للمحافظة على علاقات إجتماعية جيدة مع الحكومات الناجحة . و على صعيد آخر , تمتع بعضهم فقط بدعم شعبي محدود , السبب الكبير أنهم أصبحوا يريدون أن يحلوا مكان الحكومة أو أن مصالحهم الشخصية فوق مصالح المشيخة . لم يكن أمراً صادما أن يستفيد أحدهم من منصبه , و لكن قد يفقد القادة التقليديين سلطتهم إذا نُظر إليهم بأنهم يعملون ضد مصالح الأغلبية أو المجموعات القوية داخل إدارتهم .

لو تخلينا عن الآداء الرومنسي لقيادة القبيلة التقليدية , من الواضح أنه الرابط بين المصادر الإجتماعة و الإدارة الأهلية و التي هي أكثر أهمية للآخر . كما شاهدنا , لايوجد بديل فعال لحل المشاكل في النزاعات بين الطوائف على المصادر الطبيعية . بالعكس بعض القادة التقليديين في شرق السودان و في أماكن اخري فقدوا سلطتهم بتورطهم في بيع أرض مجتمعية للحكومة أو لمستثمرين في القطاع الخاص . في شمال السودان , الأراضي القبلية تم إدراكها جزئياً بواسطة حكومات الجبهة الإسلامية الوطنية / حزب المؤتمر الوطني , إنعاشاً لإرتباطهم بوحدة الإدارة الأهلية للنظارة . الوحدات القبلية التي وضعت مسبقا تحت القبائل المالكة للأرض و التي صارعت طويلاً من أجل الإدراك السياسي المستقل و الإقليم المصاحب . مثل هذه الصراعات أعطت فرص للحكومات و الساسة بالتدخل لإكتساب الدعم و التلاعب بالإنقسامات . حتي في جنوب السودان , حيث أن الدار لم تنشأ رسمياً , ترتبط حقوق الأرض بنظام الإدارة الأهلية . الرؤساء لم يمتلكوا الأرض , و لكن شرعيتهم في بعض المناطق تستند إستنادا شديدا على مقدرتهم في الدفاع عن حقوق الأرض ضد الضغوطات الجديدة المتمثلة في الإزاحة و التمدن .

البحث عن حقوق الأرض قد ساهم في الإتحاد العرقي أو المجموعات المسيطرة مع وحدة خاصة من الإدارة المحلية . في المقابل , فكرت أو كافأت الحكومات الولاة من خلال إضافة وحدات إدارية جديدة للمجموعات , وشجعت على إدراك أن الحقوق و المصادر لايمكن ضمانها إلا أن يكون لكل مجموعة متماثلة منصب للقائد التقليدي . نتج عنه تكاثر الوحدات الإدارية الصغيرة , و صعوبات قوية لخلق أو ترقية مناصب جديدة في الإدارة الأهلية , و الذي أكد ملائمة أن الناس إنشغلوا بصراعات السلطة المحلية بدلا من السياسات الوطنية . إصلاحات الحكومة المحلية عند فترة الإستعمار عملت على إستبدال مايسمي بالوحدات القبلية بأخري إقليمية ؛ بالرغم من ذلك , إندمج الإثنان , لذلك الوحدات العرقية أو المقاطعية بحثوا عن الإدراك كوحدات إقليمية , الشيء الذي قاد الى أعظم تفكك .

في الأقاليم الجنوبية للسودان , الجبهة الإسلامية الوطنية / حزب المؤتمر الوطني تدخل بشكل كبير في الإدارة الأهلية لإثارة الصراع أو الدعم . كان هذا واضحاً بالأخص في قضية دارفور , حيث أن إنقسام الدولة القديمة الى ثلاث ولايات حول أغلبية الفور الأولي الي أقلية في كل ولاية , و أدخل لقب جديد هو الأمير في المستويات العليا في الإدارة الأهلية (بالأخص في ولاية غرب دارفور و ذلك من أجل التمكين في التلاعب في التعينات . كوفأت مجموعات معينة بوحدات إدارة إدارية جديدة داخل الإدارة الأهلية و إستمتعوا بدعمهم الحكومي من أجل إضعاف المجموعات الاخري و قادتهم . تدخلت الحكومة بشكل كبير و شامل في إختيار

أفراد القادة , بالأخص في دارفور ؛ إحترمت العادات الموروثة و لكن الحكام و المفوضين عينوا الأعداد المختارة من الأسر الرئيسية بدلا من الشعبيين أو خيارات الأسرة . ليس من العجب أن حركات التمرد الدارفورية إستهدفت بشكل متعمد بعض قادة التعيين الحكومي منذ عام ٢٠٠٣م .

التدخل السياسي على كل حال , محصور بشكل كبير على المستويات العليا في الإدارة الأهلية . إستعاد مشايخ القري المصداقية العظمي في حل النزاع على المستوي المحلي ؛ و إنتقلوا أيضا مع الناس , تضمنت دخولهم الي مخيمات دارفور للنازحين من الداخل . مثل القادة الجنوبيين , الذين لم تلغى مناصبهم , حتي في عام ١٩٧١م . المستوي المتوسط للعمدة إسترجع أيضا القوة الشرعية , و لكن هنا يوجد إختلاف عظيم من حيث الروابط مع الحكومة . يتم تعيين المشايخ بواسطة العمد , و العمد أنفسهم ينتخبوا و يعينوا بواسطة النظراء , بدلا من أن يكون مباشرةً من الحكام أو المفوضين (الذين يمتلكون سلطات الموافقة) . العمر و المستويات العليا للقادة , من النظراء , أيضا يلعبون دورا مهما في إدارة الدخول للمصادر الطبيعية , و هذا يمكن أن يخلق إرتباط حتي للناظر غير الشرعي , إذا نظر إليه كوسائل يمكن من خلالها الدفاع عن المصالح الإجتماعية .

التسييس المدرك للقادة التقليديين على المستويات العليا ساهم الي النقد الصوتي في مناطق عدة , و دائما في الغالب وسط الشباب و سكان المدن . أيضا دلت الإنتقادات على عجز القادة التقليديين , خوصا في علاقة الحصول على مصادر الراحة و التطور . في شرق السودان , على سبيل المثال , تم إنتقاد القادة التقليديين لسماحهم (أو إستفادتهم من) نقل ملكية أرض المجتمع الي المشاريع الآلية , و فشلهم في توفير الراحة و التطور بصورة مؤثرة , بالأخص اثناء الفيضانات و فترات الجفاف . و لكن مثل هذه الإنتقادات ساهمت أيضا في التغيير المستمر في شخصية الإدارة الأهلية عبر السودان , كما تبحث المجتمعات و الأسر على القادة زوي التعليم العالي و نوع الخبرة التي تمكنهم من الحصول على المساعدة و مصادر التطور الأكثر إعتمادية . في الجنوب إعتمدت المنظمات العالمية بصورة كبيرة على المدراء للمساعدة في تطبيق مشاريع الراحة و التطور , و بعضهم إختار مؤخرا مدراء لديهم خبرة قيادية مسبقة في مخيمات الاجئين أو مجتمعات النازحين .

مثل هذه المخيمات , سواء كانت داخل أو خارج السودان , تكشف بشكل كبير هشاشة الشرعية للسلطات التقليدية . بشكل متكرر كانت هنالك فرص جديدة للقيادة , أصغر أو أكثر تعليما أو متعددي اللغات , و الذي يمكن أن تكون إستحوزت عليه إضطرابات النزوح من أجل التغلب على السلطات القائمة . و مع ذلك في كثير من

الحالات إن القادة الجدد لديهم إرتباط مع الأسر المحلية , و في حالات اخري إستعاد القادة التقليديين سلطتهم من داخل المخيمات . غالبا ماهو أكثر وضوحا في المحافظة , إذا لم تكن الشخصية الفردية , إذاً من خلال مؤسسات القيادة التقليدية . و حتي وسط هؤلاء المتقدمين للإدارة الأهلية , الأنظمة المحددة في النزاع العُرفي ساعدت في إسترجاع الشرعية .

العدالة المحلية

على الرغم من الإنتقادات المنتشرة للتسيس , الفساد أو عجز السلطات التقليدية , إستمر الناس في الوصول إليهم في حل النزاعات و القضايا , كما شاهدنا في البداية . مع ذلك , ربما إدراك الأبعاد الوطنية المتعلقة بالمصادر المحلية للعدالة و الوساطة , فكرت الحكومات أيضا في التحكم و تنظيم المحاكم المحلية . لذلك المحاكم الوطنية أو الرئسية حُكمت بواسطة حدود واضحة لسلطات الحكم و كَونت مستويات معروفة في التسلسل القضائي , بدلا من أن تكون موجودة كنظام منفصل . في نفس الوقت فكر الناس في إخراج قوة الدعم الحكومي في المحاكم لتأكيد أن القرارات الإيجابية ممارسة . على كل حال " البساطة " , العدالة " العرفية " تعتمد حقيقةً على الإعتراف بسلطتها بواسطة الدولة . في منطقة جون , إستمر الزعماء في حل النزاعات اثناء عقود الحرب منذ عام ١٩٨٣م ؛ عندما يريد الناس الإستئناف ضد قرارات الزعماء , في بعض الأحيان يكونوا مستعدين حتي للوصول الي السلطات العسكرية لحل مشاكلهم . الأمل في الوصول الي حل إيجابي كان لفترة طويلة السبب الرئيسي للناس لكي يتفاعوا مع الدولة , على كل حال أظهرت العشوائية و العسكرية .

قرار جون للوصول الي محكمة المقاطعة , على كل حال , هو مؤشر على إزدياد النزعة , حتي في هذه المناط الرعوية في جنوب السودان , للوصول الي محاكم الحكومة أو الشرطة مباشرة . في حالته كان هذا تقدما فيما سُمع مسبقا في محاكم الزعماء , و لكن تزمر الزعماء بشكل كبير على أنهم يتم تجاوزهم و تدني التسلسل الهرمي للمحاكم التقليدية . هذا الجزء هو نتيجة تشويش الحرب و الحكم العسكري , و الذي فيه تدخل كثير من الضباط العسكريين , الأمن و الشرطة في النزاعات . و لكنه يعرض التغيير الأوسع عبر السودان , و الذي يعرف بعملية التحضر . النمؤ الضخم للخرطوم و التمدد الصغير للمدن الريفية منز إستغلال السودان زاد بشكل كبير عدد الناس الذين يعيشون داخل الكسب من مؤسسات الحكومة . في البلدات والمدن , يبدوا أن الناس يفضلون التفعاعل مع الشرطة و

محاكم القانون الدستوري , و الذي يدير أمور الشريعة هذه الأيام , بدلا من الزعيم أو الشيخ . على صعيد آخر , سكان الحضر هم الأكثر عرضة لتحكم الدولة , المتضمنة بواسطة الأجهزة القومية للأمن القومي . من ناحية اخري , لدي سكان المدن درجة من الإختيار في إختيار المحكمة التي يعرضون فيها قضيتهم . هنالك نوع من ميادين الأسواق لحل النزاع , و التي أيضا لبعض المدي تستجيب للمطالب الشعبية و تقييم أفراد القضاة .

في هذا الصياغ , المحاكم العرفية لديها مرونة كبيرة من حيث أساس القانون الذي تطبقه . في مدن الجنوب , طبق زعماء المحاكم خليط مدبوق من المبادئ العرفية و التعويض , و الدستور (أو حتي العالمي) القوانين القانونية و الجزاءات . القانون العرفي لم يكن ابدا ثابتاً و قياسي ؛ اي قرار محكمي ينتج من الصياغ الحالي و الإجراءات المطولة من التفاوض , البُعد الناتج واضح بالأخص في محاكم الحضر , حيث أن المهاجرين العائدين و أجيال الشباب دفعوا تدرجيا للتغيير و ذلك بنقاش قضاياهم في الميادين العامة للمحاكم , حتي لو أن الآخر يسيطر عليه كبار السن من الرجال . من الواضح أن النظام موزون ضد النساء و الشباب , و ذلك لم يمنع الآخر من إيجاد طرق في إستخدام المحاكم لمصالحهم . هنالك تغير إجتماعي و حضاري كبير و مستمر في السودان , و الذي يتمثل في المحاكم .

في تدين الإدارة الأهلية في شرعيتها أو شعبيتها , أنظمة حل النزاع العرفي بقيت مهمة جدا . النزاعات حول حيازة الأرض العرفي أستمر في التعامل معه حضريا بواسطة المحاكم المحلية في المناطق الريفية . في شرق السودان , شباب البجا في المدن إنتقدوا قادتهم , و لكن إلتزموا بنظام البجا في النزاع العرفي أو السلف . في مناطق اخري في دارفور , مجموعة الوساطة من الكبار , الأجاويد , يبقوا الوسيلة المتاحة لحل الصراع , تُعرف بالجودية . قادة الإدارة الأهلية ربما يلعبون دورا في هذه الإجراءات , و لكن القيم الأخلاقية الأساسية ينظر إليها بأنها أعمق من هذا الشكل الحالي للسلطة .

حل الصراعات الكبيرة و الذي كان وظيفة أساسية للقيادة التقليدية , و الشئ الذي يقال أنه أتلف تدرجيا , مع عواقب وخيمة , من خلال سياسات الحكومة . هو تتابع حقيقي من الدور القضائي للقادة التقليديين و من خلال موقعهم كأمناء على الحقوق الإجتماعية في الأرض , الماء أو دخول المهاجرين . نجاح مبادرات حل النزاع , على كل حال , يعتمد على ضعف المزيج لشرعية السكان الأصليّن و الدعم الحكومي . على كل حال عمق الحلول المنجزة بواسطة الآليات التقليدية , إتفاقيات السلام مالت للتداعى بدون المصالح الراسخة للسياسة القوية و القوات العسكرية في

المنطقة . على صعيد آخر , فكرت الحكومات في التلاعب " تقليدي " بصناع السلام من أجل أغراضهم الخاصة : في دارفور تضمن هذا إدخال إتفاقيات وقعت بواسطة قادة مُعينين سياسياً , و الذين يفتقدون الدعم الشعبي أو الثقة . عامةً , نجت فقط المبادرات الشعبية حيث يوجد مزيج ناجح من الشرعية المحلية و دعم حكومي فعال و مُتابِع . تكمُن المشكلة في أن الحكومات الحالية لديها مصالح شخصية في الإستمرارية عكس حل الصراعات على الأطراف .

الخاتمه

حقيقةً تم الإستماع الي قضية جون من قبل قاضي المقاطعة , و الذي أخبره أن القضايا الأسرية هذه ينبقي أن تحل في المنزل , أو بواسطة الزعيم . أصر جون على أن يُستمع الي القضية , و لكن فشل بول في الإستجابة للإستدعاءات . مشمئزا , صرح جون أن المحاكم ليس لها قيمه هذه الأيام ؛ لذلك لايوجد عجب في أن العديد من الشباب الرجال يموتون في الصراعات الإقليمية . عدم مقدرة المحاكم المحلية , حتي محاكم المقاطعة الرسمية مع القضاة شبه القانونيين , لفرض قوتهم ضد القوة العسكرية و ضباط الحكومة و الذي يُكزِب الخطاب المتنامي بتمكين السلطات التقليدية أو المحلية في جنوب السودان . مع ذلك , العكس بالعكس , الإنتهاكات المتكررة و البُعد الدائم للثقافات الحكومية و العسكرية و الذي أكد أيضا أن الناس عبر البلاد إستمروا في الإعتماد على الأكثر سهولة من حيث الوصول إليه و القابل للنقاش و هي المؤسسات الشرعية للقيادة التقليدية . و على صعيد آخر , أولويات الحكومة العسكرية و الأمنية التي أضعفت فعالية الحكومة المحلية و الإدارة الأهلية . و لكن من ناحية أخري , طالما بقيت هذه الأولويات , ذادت الحوجة الي وسطاء موثوقين للتعامل مع الحكومة .

حتي في منطقة مثل دارفور , حيث يوجد تدخل مركز للحكومة المركزية في الإدارة الأهلية , حيث مازال يوجد قادة تقليديين ينظر إليهم بأنهم صمدوا ضد التلاعب السياسي , أو حُكم عليهم بأنهم عملوا من أجل مصالح شعبهم . أنه من الصعوبة أن تحكم على شرعية الإدارة الأهلية السودانية ككل , حيث توجد إختلافات عديدة تشكل سلطة كل قائد على حدا . من الواضح , رغم أن , الرغبة المشتركة من القيادة المحلية للسكان الأصليين تم تعظيمها من خلال سياسات الحكومة التقسمية , لذلك إقتنع الناس تكرارا بالحوجة الي موقع داخل النظام من أجل الدفاع على مجموعتهم و مصالحهم الإقتصادية .

في بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر , مخُطِط إلغاء الإدارة الأهلية , جعفر بخيت , نظر الي الخلف على النزاعات حول هذا الإقتراح قبل عام ١٩٦٩ :

لايوجد أي شخص في السلطة قادرا على التفكير في المناطق الريفية التي كانت خالية من النظار و الشيوخ . كانوا عمدان السلطة في البلاد حيث كانت السلطة هشه جدا و كانت غالبا ما تفقد التأثير و تموت تدرجيا . لذلك لطالما كانت الإدارة الأهلية قادرة على ممارسة التأثير الساسي في المناطق الريفية , الأحزاب السياسية , مالم تنجرف عن المصالح الشخصية , لم تسعي الي القضاء عليها .

كان ينظر الي الوراء و لكن بعد موضي أربعون عاماً من ثورة مايو , كانت كلماته تنبؤية بدلا من أن تكون نظرة الي الوراء .

أراء السودانين المحلين لزعمائهم كانت حتميا نفعية و متجزرة في قيود السياق المحلي و الأوسع نطاقا من تلك الخاصة بالمراقبين الخارجيين . فهم السلطة التقليدية و الصفقات التي تستند عليها تتطلب قوة داخل الصياغ المحلي و النظر الي ماحوله من داخله . شرعية القيادة التقليدية هشة و غير مستقرة , تتطلب مقدرة فردية لموازنة متطلبات الحكومة و التنوعية , تغيير المجتمعات . لم تستمر الإدارة الأهلية لأنها تعرض بعض من أنواع المثالية , سلطة الأكثر شعبية أو الأكبر عمرا , و لكن لأنها تحصنت في هياكل السلطة المحلية و التي كانت أكثر إسمرارية من الوطنية . هؤلاء النخبة المحلية تلاعبوا بحلفائهم من خلال الحكومات الوطنية و الأحزاب السياسية و كذلك بالعكس . و لكن مرونتهم العظما تعرض أهمية الإسمرارية المحلية لمعظم الشعب السوداني , و إرتباطهم المحدود لأي أجندة مركزية . إعتزم الآخر بأن يضرب بالمصالح المحلية و المعيشة بعرض الحائط , و تفضيل التعبئة السياسية و التعزيز الأمني على التطور المحلي .

السودانيين ليسوا ضيقين جوهريا ولكن خبرتهم التاريخية علمت الهياكل السياسة المحلية , تضمنت الإدارة الأهلية , غالبا أكثر فرصة للإستقرار , على كل حال الفساد أو عدم الكفاءة قد يكون السبب . بالطبع أحس كثير من الناس بأنهم أبعدوا من هذه الهياكل لذلك صارعوهم , غالبا من خلال مناشدة القوة السياسية الوطنية أو حتي في هذه الأيام من خلال اللغات العالمية للحقوق و الإصلاح . أكدت النقاشات الاحقة أن حتي الهياكل المحلية تتغير تدرجياً , لاسيما أن هنالك سبل جديدة مفتوحة للتوظيف و التراكم . مازال يُنظر إليها بأنها التأثيرات المستمرة , للعسكرة , العزلة , الهجرة الإقتصادية و التمدن سوف يكونا في السياسة المحلية و الهياكل القضائية . من المهم فهم مايسمي ' التخطيط ' أو ' التقليدية' هي في الغالب تسامح نفعي لهياكل الإمتياز و السلطة و التي لم توفر أبدا الفرصة الأمثل لحكومة

مستقرة , النزاع و حل الصراع , و فوق الكل , الدفاع عن الحقوق الإقتصادية للمجتمع و سبل العيش ضد الحكومة الإسخراجية و المصالح الخاصة .

إقتراحات للقراءة

عبد الجليل , موسي , محمود , آدم عزين و يوسف , أحمد . ' الإدارة الأهلية و الحكومة المحلية في دارفور : الماضي و الحاضر ' , في الحروب في دارفور و البحث عن السلام , حرر بواسطة أكيس دي وول , كامبريدج ماجستير : مطبعة جامعة هارفرد , ٢٠٠٧م : ٣٩ـ ٤٧م .

الأمين , خالد علي , ' منع صراع قبائل سكان شرق السودان ' إدارة و آليات الحل : التأثير , الإسمرارية و التغيير , مراجعة الأمن الأفريقي ١٣ , ٢ (٢٠٠٤م) : راجع الصفحات من ١ ـ ٢٠ .

براد بيري , مارك و آخرون . إجراءات السلام المحلي في السودان : دراسة الأساس . مؤسسة ريفت فالي , (٢٠٠٦م) .

برانش , آدم و مابيلي , زكريا شيرين . ' كسب الحرب وفق السلام ؟ مأذق الإدارة الأهلية لجيش حركة تحرير السودان و تقدم الواجبات . صحيفة الدراسات الأفريقية الحديثة ٤٣ , ١ (٢٠٠٥م):

راجع الصفحات من ١ ـ ٢٠ . هويل , جون , إيد . الحكومة المحلية و السياسات في السودان . الخرطوم : مطبعة جامعة الخرطوم , ١٩٧٤م .

ليوناردو , جيري و آخرون . العدالة المحلية في جنوب السودان . مؤسسة الوادي المتصدع و مؤسسة الولايات المتحدة للسلام (٢٠١٠م) , http//www.riftvally.net منشورات .

مارنق دينق , فرانسس . القانون العرفي في العالم الحديث . طريق النار للحرب في السودان عن الهوية . ابينقدونق يووكي / نيويورك : روتليدج , ٢٠٠٩م .

ميلر , كاثرين , الأصل العرقي و الشرعية السياسية في شرق السودان . و لايات كسلا و القضارف . القاهرة : ٢٠٠٥م . هذا الفصل سوف يعطي تبسيطا للحساب عن الحروب الأهلية في السودان .

١٢. الحروب الأهلية في القرن العشرين

دوقلس جونسون

الحرب الأهلية في جنوب السودان غالباً ما توصف بأنها أطول حرب أهلية في أفريقيا , بدأت في شهر أغسطس ١٩٥٥م , قبل أن تنال البلاد الإستقلال . مثل كل الصفات هذه تبسط الحقيقة . ولكن للقيام بذلك سوف نحاول توضيح التعقيدات في الصراع .

تاريخ السودان ما قبل الإستقلال هو التاريخ الإستعماري الذي فُرض حسب تعاقب دول الإستعمار . أحدث هذا تأثيراً واضحاً ليس فقط من خلال الطريقة التي حُكم بها السودان , و لكن من خلال الطريقة التي إستجاب بها الشعب السوداني للحكومة . ' من أجل فهم المشاعر الوطنية ' , العالِم بعلم الإنسان إفانس ـ بترتشرد أخبر مجموعة من الإداريين بالإلتحاق بالمدرسة الصيفية بجامعة إكسفورد في الإدارة الإستعمارية في عام ١٩٣٨م , ' ينبغي علينا أن نتزكر دائماً أن جنوب السودان أُستعمر بالقوة و حكم بالقوة , تهديد القوة , و زكراً القوة . لم يدفع المواطنين الضرائب ولم ينشؤا طرق من حيث الإلتزام الأخلاقي ' , و إستمر في قول , و لكن بسبب خوفهم من الإنتقام . تزود العلاقات الأخلاقية بين المواطنين و الحكومة بالأسس الأساسية للمشاكل الإدارية , حيث ينبغي للمواطنين بالإتحاد داخل نظامهم الإجتماعي للمنطقة السياسية و التي تُعتبر أنها ليست زات قيمة بالنسبة لهم ' .

عندما كان إفانس ـ برتشرد يتحدث عن الجنوب خاصة , يمكن أن تنطبق ملاحظاته على العديد من الأجزاء في السودان . مع نهاية فترة الإدارة المشتركة إستحوزت جانب حميد , و قد يكون تطبيق القوة قد إنخفض , و لكن بقي كل من تهديد القوة و الخوف من القوة . مازالت الإدارة تجري دورياً ' مسيرات العلم ' حيث زارت كتائب من الجنوب مناطق ' ليعرضوا العلم ' غالبا مايحرقون أكواخ المتعثرين في دفع الضرائب أو المزنبين الأخر ؛ لذالك يثبتون تهديد القوة و يقوون زاكرة الخوف .

لذلك كان طبيعة التنافس المشترك في معظم الأوقات هو محاولة بريطانيا في موازنة أو تطويق القوة المصرية في السودان , و ليس أكثر من ذلك حتي نهاية الحكم المشترك . في هذه الفترة كان هدف بريطانيا هو عدم التمسك بالسودان ضد المد القومي المتصاعد , و لكن لمنع مصر من الإستيلاء عليه عند مقادرة بريطانيا .

كان لذلك أثر مباشر في التحكم في القوة التي كانت الحكومة قادرة على مُمارستِها , و مع سودنت الإدارة الأهلية , الشرطة و الجيش في عام ١٩٥٤م , تم تخفيض تلك السيطرة .

الإضطرابات الجنوبية في عام ١٩٥٥م

بالنسبة الي السودانيين الجنوبيين , فإن عملية ' السودنة ' , المتطلب إتفق عليه كل من بريطانيا و مصر قبل أن يتمكن السودان من ممارسة حق التقرير , بدأ أقل مثل التحرير الوطني و أكثر مثل إعادة الإستعمار . الأغلبية العُظمى من الإداريين الجدد , ضباط الشرطة و الجيش الذين أتو الي الجنوب ليحلوا محل المسؤلين البريطانيين , كانوا من الشمال بدون أي خبرة مسبقة في الجنوب , ليس لديهم معرفة باللغات المحلية (ليس كمثل البريطانيين الذين إستبدلوهم) , و معرفة قليلة بالمواطنين الذين ينبغي أن يحكموهم.

التوتر الذي سببه هذا التغيير المفاجئ خلال كل جنوب السودان , ليس هنالك أي مصلحة حقيقية في الحكومة الجديدة لدى معظم الجنوبيين , و الشكوك المستقبلية التي خَلقت وضع متفجر في أجزاء كبيرة من الجنوب , بالأخص في المدن المتنامية بسرعة مثل نزارا و يامبيو في غرب الإستوائية و الحاميات الرئيسية لفيلق الإستوائية من قوات الدفاع السودانية , و التي كانت مقراتها الرئيسية في توريت , في شرق الإستوائية .

التمرد الذي إندلع في توريت في شهر أغسطس في عام ١٩٥٥م كان جزاءً من مؤامرة محلية بين بعض الجنود , ولكن كان هنالك تخطيط قليل جزئيا لإرتقاء عام . كان هنالك تمردات أخري داخل الجيش و الشرطة و خدمت السجون ــ في كابيوتا ــ جوبا , ياي , ميريدي , يامبيو نزارا و ملكال ــ و لكن هذه الإندلاعات كانت أكثر إستجابة للأخبار من توريت بدلا من تمرد منسق . ليس للمتمردين أي هدف واضح : بعضهم يريد تأخير خروج البريطانيين , أعلن آخرون نية الإتحاد مع مصر . لم يكن هنالك أي مطالبات قوية لإستقلال الجنوب في هذه المرحلة . بينما كان هنالك قلق واسع في الجنوب , نقص المنظمة و الأهداف الواضحة من نية التمرد حيث لايمكن تعبئة الدعم الشعبي العام . في واو وافق المدراء الشماليون على ترك إدارة المقاطعة في أيادي معاونيهم الصغار من الجنوبيين , من بينهم مفتش الشرطة قوردون مورتال مايين , و الذي في وقت لاحق , عُوين كرئيس لحكومة مقاطعة النيل في ستينيات القرن التاسع عشر , والذي أصبح نصير مهم من

أجل إستقلال الجنوب . و لكن في عام ١٩٥٥م ساعد على المحافظة على هدوء المقاطعة , و سرعان ما إبتعد التمرد عند وصول التعزيزات من الشمال و أغلبية التمردين هربوا إما الي يوغندا أو الأدغال .

واحدة من العواقب غير المقصودة من التمرد هي تسريع خروج بريطانيا من السودان قبل التمكن من وضع التنظيم الدستوري . صُدمت بحجم إنتشار العنف في الجنوب , بشكل مغلق فإن التوقيف المستمر قد يعطي مصر فرصة في زيادة وجودها العسكري في السودان , و مدركين لمسؤليتهم المستعمرة دون سلطة , حَثت بريطانيا الحكومة السودانية على رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من تطويق إستفتاء تتقرير المصير و إختيار الإستقلال من خلال البرلمان . إعترض الأعضاء الجنوبيين على هذا الإجراء غير الدستوري , و لكن تم إقناعهم بالتسويط من أجل الإستقلال على وعد بأن يتم ' إعتبار ' الدستور الإتحادي . لذلك في واحد يناير ١٩٥٦م , قبل سنة من التوقيع , بدون دستور ثابت , و من خلال التصويت في البرلمان الذي تجاوز فترة تفويضه , أصبح السودان دولة مستقلة .

فشل الخيار الإتحادي

أحد الأسباب التي تجعل من غير الصحيح في تحديد تاريخ الحرب الأهلية بتمرد توريت هو أن بالإضافة الي النشاطات القليلة من المتمردين المشتتين , كان هنالك القليل من الصراعات في الجنوب لبقية العقد . القادة السياسيين الجنوبيين بدلا من التركيز في الوعد بالحل الإتحادي من أجل البلاد . عندما قررت الأغلبية الشمالية في البرلمان بأنهم ' نظروا ' الي النظام الفدرالي و صوتوا ضده , نَظم الفدراليون الجنوبيون أنفسهم حول قضية الفدرالية في أول إنتخابات بعد الإستقلال في أوائل عام ١٩٥٨م . لم تكن فقط عودة مجموعة من النواب الجنوبيين المؤيدين للفدرالية , و لكن أيضاً عدد من النواب في المناطق الهامشية ـ الشرق ـ جبال النوبة , دارفور ـ بدأوا في التحمس لهذه الفكرة . هذه هي أحد الأسباب التي جعلت الجيش يستولي على السلطة في عام ١٩٥٨م , لحفظ البلاد من ' الإنهيار ' .

الحرب الأهلية الأولي

كانت تحت أول حكومة عسكرية الجنرال إبراهيم عبود حيث كانت السياسة بناء وحدة وطنية تتمحور حول العروبة و الإسلام و التي سعي إليها بنشاط . أثر

هذا ليس فقط على البرلمانيون الأوائل , و لكن على الموظفين المدنيين و الطلاب , و الذين كانوا هم الأهداف الواضحة من العروبة والتبشير . قُبض على القادة الجنوبيين أو ذهبوا الي المنفي , أغلقت المدارس و الطلبة , أيضا , واجهوا خيار الإعتقال أو الهروب . ذهب كثيرون في المنفي الي بلدان مجاورة بعد الإضطرابات المدرسية الواسعة في الجنوب في عام ١٩٦٢م , بينما ذهب آخرون الي الأدغال و إنضموا الي بقايا متمردي عام ١٩٥٥م . تضمن النفي برلمانيون سابقين جوزيف اوداهو و الأب ساتيرنو لاهور , و المسؤول المدني وليم دنق , و الذين أصبحوا قادة مهمين في السياسة و الصراع المسلح .

عام ١٩٦٢م شهد تكوين أول حركة سياسية في المنفي , الإتحاد الوطني للمنطقة السودانية الأفريقية (الذي أسقط مؤخرا ' المنطقة المغلقة ' و أصبح SANU) , و شهد عام ١٩٦٣م أول نشاط عسكري مُنظم لوحدات حرب العصابات و يحمل إسم ' أنانيا ' (السم , أو سم الثعبان) . و يمكن أن يقال أن أول حرب أهلية بدأت مابين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣م .

قدمت منظمة الوحدة السودانية الوطنية الأفريقية (SANU) عريضة لكل من الولايات المتحدة و منظمة الوحدة الأفريقية الوليدة , طرحت قضية تقرير المصير للجنوبيين مع تحزير منظمة الإتحاد الأفريقي (OAU) , بالأخص , ضد إعطاء الشرعية للدكتاتوريين العسكريين مثل عبود . بدون أي دعم سياسي خارجي و بدون أي مصدر للدعم , عمدت وحدات حرب العصابات العمل منفصلة عن بعضها البعض . إسقاط الحكومة العسكرية في عام ١٩٦٤م أعطي نتيجة عكسية بإعطاء أنانيا أول دخول حقيقي للأسلحة . إختارت الحكومة المدنية في الخرطوم دعم متمردي سمبا في الكنغو , و لكن الأسلحة المقصود بها سمبا وقعت في أيادي أنانيا , مما جعلها قوة عسكرية أقوي من زي قبل .

تمت محاولة الوصول الي حل سياسي ' لمشكلة الجنوب ' حول طاولة المؤتمر في عام ١٩٦٥م في الخرطوم بحضور كل الأحزاب السياسية الرئيسية في الجنوب , جنبا الي الجبهة الجنوبية حديثة التكوين . أيضا , الإتحاد الوطني السوداني الأفريقي (SANU) , تم إستدعاءه . و لكن المؤتمر لم يذهب الي أبعد من أن كل حزب حافظ على موقفه و لم يتم الحصول على أي حل مرضي . و أحد النتائج كان إنقسام سونا . إختار وليم دينق البقاء داخل البلاد و العمل من خلال النظام البرلماني , بينما ذهب كل من جوزيف أوداهو و أقري جارين الي المنفي . الأب ساترينو لاهور إستمر في عمله المتمثل في البحث عن الأسلحة و المؤن من أجل أنانيا .

لذلك أَزعجت الحزبية حركات حرب العصابات الجنوبية منذ البداية . خلال السنين القليلة المقبلة كانت هنالك محاولات عديدة لتكوين حكومات إقلمية في الدغل : جبهة تحرير الأزانيا , جبهة تحرير انيدي , حكومة النيل المؤقتة , جمهورية النيل , حتي جمهورية نهر سويه تحت صموئيل أبوجو هون في بلاد الزانده . غالبا إن الصراع في هذا الحقل كان بين هذه المجموعات المختلفة.

الحرب الأهلية الأولي كانت أساسا على طول الحدود الدولية للجنوب (حيث توجد قواعد العصابات) و بالأخص في الإستوائية . كان هذا النطاق الإقليمي المحدود أحد نقاط ضعف الحركة , و فقط تدريجياً توسعت الحرب الأهلية خارج هذه المنطاق و بدأت في التغلب على هذه الإختلافات الفئوية . هؤلاء الذين قُتلوا في الإختلاف الفئوي ليس هم القتلى الرئيسيين . في عام ١٩٦٥م قام الجيش بسلسلة من المزابح , أكبرها كان في كل من جوبا و واو حيث قُتلت أعداد كبيرة من المثقفين الجنوبيين . الأب ساترينو , أحد الشخصيات الرئيسية , الذي قُتل خلال مؤامرة بين الجيشين السوداني و اليوغندي عندما عبر الي يوغندا في عام ١٩٦٧م , و وليم دينق الذي تم إقتياله بواسطة الجيش في عام ١٩٦٨م و الإنقلاب اليساري عام ١٩٦٩م الذي أتي بالحكومة العسكرية الثانية تحت جعفر نميري , دخل السودان الحرب الباردة الي جانب الكتلة العربية و الدول الإشتراكية . كان لهذا تأثيراً مباشراً على سير الحرب في الجنوب . ساعدت كل من مصر و ليبيا السودان بالأسلحة و الأشخاص المدربين (بالأخص الطيارين) , و تمت إعادة تسليح الجيش السوداني بشكل أساسي من قبل الكتلة السوفيتية . إسرائيل , من جانبها , أخذت الآن إهتماما بأنانيا , و تم مساهدتها في الدعم من قبل عيدي أمين , أولا كقائد للجيش اليوغندي , ثم دكتاتور عسكري ليوغندا نفسها .

فقط مثلما عثرت أنانيا على وحدة جديدة من خلال الدعم الإسرائيلي , كانت الخرطوم متأثرة من حربها الباردة على الحزبية. محاولة الإنقلاب الشيوعي ضد نميري عام ١٩٧١م أضعفه و أعطاه حافز للبحث عن نهاية للحرب الأهلية من خلال المفاوضات . حصل جوزيف لاجو على الدعم الإسرائيلي , و كأنبوب للمؤن العسكرية كان قادرا على جلب وحدات أنانيا الأخري تحت إمرته و حل محل الساسة المنفيين كقائد للحركة (أوعيدت تسميتها الآن بحركة تحرير جنوب السودان أو SSLM) .

إتفاقية أديس أبابا و دروس السلام

كان من هذا الموقف القوة و الضعف النسبية التي مكنت كل من حكومة نميري و حركة تحرير جنوب السودان بقيادة لاغوس من التفاوض و إنهاء الحرب في عام ١٩٧٢م . أَعطت إتفاقية أديس أبابا الجنوب أقل من حرية الإرادة التي دعت إليها العديد من مجموعات حرب العصابات و حاربت من أجلها , و المنطقة الجنوبية شبه المستقلة و التي أَنشأت عاصمتها في جوبا كانت أقل بكثير من الحل الفدرالي الذي ناصره القادة الجنوبيين في الخمسينيات . كان بقائها على أساس التحالف بين نميري و الجنوب ضد معارضي نميري الشماليين ـ خاصة تلك الأحزاب مثل الأمة , الحزب الإتحادي الديموغراطي و جبهة الميثاق الإسلامي (ليتحول في وقت لاحق الي الجبهة الإسلامية الوطنية) الذين كانوا ملتزمين بدولة إسلامية موحدة بشكل أو بآخر .

إستمر هذا التحالف من خلال محاولتي الإنقلاب الأكثر خطورة في الخرطوم في عامي ١٩٧٥م و ١٩٧٦م , و لكنه بدأ في التفكك في عام ١٩٧٧م مع ' المصالحة الوطنية ' , عندما عرض نميري على معارضيه الأقوياء الشماليين , بما في ذلك الصادق المهدي (قائد محاولة الإنقلاب في عام ١٩٧٦م) و حسن الترابي , أماكن في الحكومة . جلب هذا معارضين متعصبين لإتفاق أديس أبابا الي الحكومة المركزية و بدأوا عملية الإصلاح الإسلامي لقوانين السودان .

التأكد في عام ١٩٧٩م على إكتشاف رواسب نفطية كبيرة داخل الحدود الشمالية الجنوبية لأعالي النيل و كردفان , حينها تقدم للسودان الأمل في الهروب آخيرا من تخلفه و المديونية , و لكن أكثر من المتوقع أضعف الإستقرار الذي بدأ مع إتفاق أديس إبابا . المحاولة في عام ١٩٨٠م من قبل المدعو العام في الخرطوم حسن الترابي لإقناع المجلس الوطني لإعادة ترسيم حدود الجنوب , لإدخال حقول النفط في كردفان , على الرغم من عدم نجاحها في مواجهة المعارضة الجنوبية , كان تحزير للجنوب بأن هنالك من هم في الخرطوم مصرون علي إبقاء تطوير حقول النفط تحت السيطرة المركزية , بدلا من السيطرة الإقلمية .

تدخل نميري بشكل متزايد في سياسات المنطقة الجنوبية , حل الحكومات و تعيين حكومات مؤقتة , داعيا الي إنتخابات جديدة , و داعما فكرة إعادة الجنوب الي الولايات الثلاث الأصلية . قُدمت هذه الفكرة لأول مرة من قبل جوزيف لاغو , مستاءاً من نفوز القادة من أعالي النيل و بحر الغزال في الحكومة الإقليمية , من أجل ترقية خصوصية الإستوائية , لكنها فشلت في الحصول على دعم الأقلبية في الجنوب , و حتي معارضة كبيرة في الإستوائية . تجاوز نميري هذه المعارضة

عندما ألغي من جانب واحد إتفاقية أديس أبابا في مايو عام ١٩٨٣م و قسم الجنوب الي ثلاث ولايات أضعف . إزالة الأحكام الدستورية المتجسدة في إتفاقية أديس أبابا مكنت نميري من تطبيق الشرعية من خلال الجمعية الوطنية في سبتمبر . في هذا الوقت الحرب الأهلية في الجنوب بدأت بالفعل .

هنالك عدد من الدروس التي تَعلم منها القادة المستقبليين للجيش / الحركة الشعبية تحرير السودان (SPLM/A) من خلال الطريقة التي إنتهت بها الحرب الأهلية الأولي و من فشل إتفاقية أديس أبابا لتحقيق سلام دائم . كان لهذه الدروس أثراً دائم على الطريقة التي تم بها تنظيم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان إستراتيجيتها التفاوضية . الدرس الأول كان خطر الطائفية داخل حركة المنفي و جيش العصابات . في البداية , لذلك , لقد خدع الجيش الشعبي لتحرير السودان للخدمة السياسية الي الجناح العسكري , و رفض بشدة فكرة إنشاء " حكومة مزيفة " في المنفي . أي علامة للحزبية في الجيش تم قمعها بشدة و بلا رحمة . كان الدرس الثاني أن هدف حركة أنانيا لإستقلال الجنوب تركها بدون أي حلفاء من أجزاء السودان الأخري . و كان الثالث أن الضمانات الدستورية لمنطقة الجنوب و السلطة المخولة بها إتفاقية أديس أبابا وصُفت بأنها غامضة جداً و تم تجاوزها بسهولة . كان الدرس الرابع أن الإستيعاب الكلي لأنانيا في القوات المسلحة ترك الجنوب بدون أي حماية عندما يكون موقفها الدستوري داخل الأمة تحت تهديد .

إندلاع الحرب الأهلية الثانية

كانت الأحداث السياسية في المنطقة الجنوبية مظللة بإرتفاع المقاومة العسكرية بين قوات أنانيا السابقة . بعض أنانيا , بالأخص بعض الساسيين في المنفي , خاب ظنهم إن إتفاق أديس أبابا لم يثبت تقرير المصير للجنوب و رفض ذلك على الفور . كان هنالك إستياء بين وحدات أنانيا الأخري خلال عملية دمجهم في القوات المسلحة السودانية . كانت هنالك تمردات خطيرة في إكتوبر في عام ١٩٧٥م , واو في عام ١٩٧٦م و جبا في عام ١٩٧٧م . هرب هؤلاء المتمردين الذين لم يتم القبض عليهم أو قتلهم الي الأدغال , ووجد آخرون طريقهم الي أثيوبيا , حيث أن نظام ديرق الذي أطاح به هيلا سلاسيا في عام ١٩٧٤م قام بدعمهم . رداً على دعم نميري للمقاتلين الأريتريين و غيرهم من القرات المعارضة لديرق . بدأ المتمردون يطلقون على أنفسهم " أنانيا II " . كانت منظمة فضفاضة , و لكن في عام ١٩٨٠م بدأت في شن هجمات الكر و الفر داخل السودان من خلال قواعدها في أثيوبيا . كانت إنفصالية

بشكل واسع في أهدافها . و إرتبطت مع المجموعات الساخطة الأخري داخل البلاد . و واحدة منها كانت جبهة تحرير أبيي , التي شُكلت في أبيي , في جنوب كردفان , رداً على الهجمات على دينكا نقوق من قبل المسيرية العرب مدعومين بأعضاء من الجيش و الشرطة , و لكن أيضاً طلاب المدارس الثانوية و المدنيين الآخرين . هؤلاء المجندين الجدد تم توجيههم مرة أخري الي معسكرات التدريب في أثيوبيا . كانت هنالك إتصالات متنامية بين أنانيا الثانية و أنانيا السابقة من خلال الضباط في الجيش . مع تزايد التوترات السياسية في المنطقة الجنوبية على التحرك النميري لإلغاء إتفاقية أديس أبابا و فرض الشرعية , الروابط بين أنانيا السابقة في الجش و أنانيا الثانية أصبحت أقوي . و جائت نقطة الوميض في بور , حيث كانت الحامية تتألف بالكامل من جنود أنانيا السابقين في الكتيبة ١٠٥ . بدأت المواجهة بين الكتيبة و الجيش في يناير ١٩٨٣م عندما رفضت الكتيبة الأوامر بنقلها شمالا . في نهاية المطاف هُوجمت الحامية من قبل وحدات أخري من الجيش السوداني في ١٦ مايو صدت مهاجمتها ثم إنسحبت الي الأدغال حيث , من خلال الترتيب المسبق , إجتمعت مع أنانيا II و إتجهت الي أثيوبيا . التمردات الآخري سرعانم ما تتابعت في أجزاء أخري من الجنوب و تسارعت الإنشقاقات . جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) أسس في يوليو للخروج من دمج أنانيا الثاني للمتمردون الجدد في أثيوبيا . كان هنالك صراع فردي على القيادة , و المزيد من كبار الضباط , قُداما المحاربين في أول أنانيا , مثل صامويل غاي توت و أكوون أتيم , ثم دفعها جانبا من قبل مجموعة من أصغر قُداما المحاربين في أنانيا التي شملت جون قرنق , كاربينو كوتين بول , سلفا كير مياردیت و وليم نيون باني . تفاقم هذا الإنقسام بعم الإتفاق على أهداف الحركة : الحرس القديم أراد الإستقلال بالنسبة للجنوب , بينما دعا الشباب الأتراك الي أكثر من تحول ثوري لكل السودان .هذا الهدف الآخير دُعم (البعض يقول التحريض) من قبل الحكومة الأثيوبية , و التي كانت تقاتل الإنفصاليين في أرتريا , و خلق " السودان الجديد " أصبح المنبر الرسمي للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان.

كان لهذا الإنشقاق عند تأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان نتائجه الواسعة . الأولي أنه فشل في إنشاء حركة جنوبية موحدة , إندلع القتال بين المعسكر الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان و بشكل رئيسي أتباع النوير من صوميل غاي توت . لم يكن الجيش الشعبي , كما إقترح البعض , ببساطة جيش الدينكا , و لكن قرب النوير من الحدود الأثيوبية سرعان ما أدي الي معركة بين حدود النوير و الجيش الشعبي لتحرير السودان , و هذا أعطي الخرطوم الفرصة لدعم بقيا أنانيا الثانية

الساخطة و تحويلها لأول مرة من المليشيات القبلية التي نشرتها لمواجهة تسلل الجيش الشعبي لتحرير السودان الي المناطق الريفية .

جدول ١,١٢

أنانيا و الحركة الشعبية لتحرير السودان / جيش الحركة الشعبية : مقارنة .

أنانيا

بداية حرب أنانيا ١٩٥٤ ـ١٩٥٨م : اللوبياء الجنوبية من أجل الدولة الفدرالية

- عام ١٩٥٤م مؤتمر جوبا يؤكد دعمه للفدرالية .

أغسطس عام ١٩٥٥م : تمرد توريت و الإضطرابات الجنوبية .

عام ١٩٥٧م : الإنتخابات الوطنية أعادة كتله كبيرة من النواب الجنوبيين الفدراليين الي البرلمان .

١٩٥٨ ـ ١٩٦٤م : أول حكومة عسكرية

- ١٩٦٠ـ ١٩٦٤م : سياسة التعريب .
- ١٩٦٢م الإضطرابات المدرسية في جميع أنحاء الجنوب .
- حركات الاجئين في بلدان الجوار .
- ١٩٦٢م شكلت حركة المنفي SANU .
- ١٩٦٣م ظهور أنانيا كقوة عصابة منظمة .

الحركة الشعبية لتحرير السودان / جيش الحركة الشعبية .

بداية الحرب على جيش الحركة الشعبية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦م : تكونت أنانيا ٢ في أثيوبيا .

١٩٨٠م ـ ٣ : زيادة نشاط أنانيا ٢ .

- نشاط ' جبهة تحرير أبيي ' .
- ١٩٨٣م : بداية الحرب
- ثورة بور (١٦ مايو) .
- إلغاء المنطقة الجنوبية (٢٤ مايو) .

- إندماج أنانيا ٢ و المتمردين مع تشكيل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي .

الدعم الخارجي لأنانيا

- منظمات الكنيسة .
- الجيران غير الموثوق بهم (معادين أبوت , داعمي أمين)
- لا يوجد دعم من منظمة الوحدة الأفريقية .
- إسرائيل بعد عام ١٩٦٧م .

الدعم الخارجي لجيش الحركة الشعبية / الحركة الشعبية لتحرير السودان .

- أثيوبيا نظام ديرغ ١٩٨٣ ـ ١٩٩١م ؛ النظام الحالي عام ١٩٩٥م .
- لونرهو حتي عام ١٩٩١م .
- يوغندا تحت موسيفيني .
- أرتريا في التسعينيات .
- حركة التحرير الأفريقية الجنوبية في التسعينيات (من خلال مكتب الحركة الشعبية في هراري) .

مصدر أنانيا من الأسلحة

- مسورقة / أسلحة حكومية مأسورة .
- الأسلحة التي تم الإستيلاء عليها من ' سمبا ' في عام ١٩٦٥م.
- الأسلحة المقدمة من قبل المؤيدين الخارجيين للوصول لنهاية الحرب (يوغندا , إسرائيل) .

مصدر جيش الحركة الشعبية من الأسلحة

- الأسلحة الممسوكة .
- الأسلحة المقدمة من أثيوبيا .
- الأسلحة التي تم الحصول عليها من الحركات المتعاطفة (سوابو SWAPO , المؤتمر الوطني الأفريقي) .
- مشتريات الأسلحة .

مسرح أنانيا للعمليات

- يقتصر على المناطق الريفية في جنوب السودان .
- لاتوجد مدن تم السيطرة عليها .

مسرح جيش الحركة الشعبية للعمليات

- سيطرة واسعة على جنوب السودان .
- العديد من المدن تم السيطرة عليها و المحافظة عليها , تضمنت عدد من عواصم المقاطعات .
- توسيع القتال خارج جنوب السودان (جبال النوبة , جنوب النيل الأزرق و شرق السودان) .

التكوين الإداري لأنانيا

- الهياكل المدنية الأولية .
- إدارة ' الظل ' للرؤساء في المناطق الريفية .
- لايوجد جناح للإغاثة .

التكوين الإداري لجيش الحركة الشعبية

- الإداريين العسكريين و المدنيين .
- الإستجواب و التبعية من رؤساء المحاكم .
- تم إنشاء بنية إقليمية في التسعينيات في كل من بوما و بايم .
- جناح الإغاثة المنظمة .

التحديات التنظيمية لأنانيا

- الحزبية للعصابات في البداية .
- الأجنحة السياسية المنفية و التي غالبا ما تنفصل من الأجنحة المسلحة .
- قيادة موحدة مع دعم خارجي في النهاية .
- الجناح السياسي يتبع للقيادة العسكرية في النهاية .

التحديات التنظمية للجيش الشعبي

- قيادة موحدة مع الدعم الخاجي من البداية .
- تبعية الجناح السياسي للقيادة العسكرية (عدم وجود خزائن ورقية) .
- ظهور الطائفية مع فقدان الدعم الخارجي .
- إعادة التوحيد الجزئي تحقق في النهاية .

أهداف أنانيا و إنجازاتها

الأهداف :

- تقرير المصير .

الإنجازات

- المنطقة الجنوبية شبه المستقلة .

أهداف الحركة الشعبية و الإنجازات

الأهداف :

- ‘ السودان الجديد ’ .

الإنجازات :

- إتفاقية السلام الشامل .
- أقوي حكومة جنوبية .
- المناصب الوزارية في الحكومة الوطنية .
- تقرير المصير .

أنانية بوجب إتفاقية السلام :

- إستوعبت في الجيش النظامي , الشرطة , السجون , حراس اللعبة .
- تناوب العديد من الجنود خارج الجنوب في حاميات شمالية .
- تقاعد الضباط الكبار تدريجا و تم إزالتهم من الجيش .

الجيش الشعبي لتحرير السودان بموجب إتفاقية السلام :

- الإحتفاظ بجيش منظم في الجنوب .
- تسريح و / أو إستيعاب المليشيات .
- تشكيل وحدة التفتيش المشتركة من الجيش الشعبي لتحرير السودان و القوات المسلحة السودانية كوحدات منفصلة .

المناطق الريفية . بدأت تعاون غريب , حيث أن الحكومة في الخرطوم دعمت أنانيا ٢ الإنفصالية ضد جيش الحركة الشعبية الداعي الي الوحدة .

هدف الحركة الشعبية ' السودان الجديد ' مكنها من الوصول الي أبعد من الحدود الجنوبية لجعل حلفاء سياسيين و عسكريين من المناطق الاخري الساخطة في السودان . بحلول عام ١٩٨٦م نُقلت الحرب خارج الجنوب الي المانطق المتاخمة من النيل الأزرق و جبال النوبة . لم تعد حرب أهلية بين الشمال و الجنوب , و ليست حرب بين المسلمين و المسحيين , و لاحتي حرب أفرقية عربية .

في مراحلها الأولية كانت حرب موسمية . تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في موسم الأمطار , و تراجع في موسم الجفاف مع إنتشار الجيش السوداني خاج حاميته . قاس جيش الحركة الشعبية تقدمه من خلال علامة مائية عالية يصلها الجيش مع نهاية كل موسم جفاف , و كان هنالك تعرية مستمرة في حجم تقدمات الجيش . الهدنة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان و أنانيا ٢ في عام ١٩٨٧م تبعها إنضمام معظم أنانيا ٢ الي الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٨م . ترك هذا معظم المناطق الريفية من الجنوب تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في موسم الجفاف و كذالك في الأمطار . (فقط عدد قليل من قادة أنانيا ٢ , مثل باولينو متيب في غرب أعالي النيل , ظلوا منعزلين بسبب العداء الشخصي تجاه جون قرنق) . و بحلول عام ١٩٨٩م , كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد سيطر على العديد من المدن الأساسية في المنطة أيضا .

كان السلام قد تحقق تقريبا , في عام ١٩٨٩م عندما وافقت حكومة الصادق المهدي على التفاوض مع الحركة الشعبية بشكل كبير على شروط الحركة الشعبية لتحرير السودان لدولة علمانية . لم يكن هنالك زكر لحق تقرير المصير في الجنوب في هذه المرحلة . أُحبطت المفاوضات من قبل الإنقلاب المدعوم من الجبهة الإسلامية الوطنية لعمر البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م , و كان لابد من أن يستمر القتال لمدة خمسة عشر سنة أخري .

الإنقسام داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان , ١٩٩١ ـ٢٠٠٠م

في السنوات الأولي من ' ثورة الخلاص ' حكومة البشير حافظ الجيش الشعبي لتحرير السودان على نشاطه العسكري , السيطرة على كل الحاميات الحكومية في غرب الإستوائية بحلول أولائل عام ١٩٩١م . إلتزمت الحركة الشعبية بالسودان الموحد (على الرغم كونه دولة علمانية) يعني أنه كان قادرا على تكوين جبهة سياسية مشتركة مع الأحزاب السياسية الشمالية الأساسية , الآن في المنفي و المعارضة جُمعت معاً تحت مظلة التحالف الوطني الديموغراطي (NDA) .

لكن الحروب الأهلية في أثيوبيا تكثفت أيضاً في هذا الوقت . (الخرطوم من خلال الدعم الأمريكي) دعمت جبهة تحرير شعب أريتريا , جبهة تحرير الشعب التيقري , جبهة تحرير أرومو و القوات الأخري المضادة لمنقستو , بينما أصبح جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان متورط في إعطاء الدعم المسلح لرعايها , الي حد كبير من تكلفتها , عسكرياً و سياسياً .

كان الموقف العسكري متأهباً بدقة بحلول بداية عام ١٩٩١م . بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان و كأنه على وشك السيطرة على معظم الجنوب , بما في ذلك جوبا . و لكن سقوط منقستو في مايو قد حرم الجيش الشعبي لتحرير السودان من قواعدها , مؤنها و دعمها و تركها عرضةً للهجوم الجانبي من خلال أثيوبيا بواسطة الجيش السوداني , الذين دعموا جانب الفوز .

سياسة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان بقم المعارضة السياسية داخل الحركة كان له أيضا تأثير عكسي لذلك المقصود , و أضعف تماسكه . تحدٍ لقيادة قرنق أطلقه قائدان في ناصر , أصبح الآن ضعيفاً بسبب إنهيار حليفهم الأثيوبي السابق . في أغسطس عام ١٩٩١م أعلن رياك مشار و لام أكول من خلال الخدمة العالمية لقناة البي بي سي بأنه تم الإطاحة بقرنق و أن الحكومة من الآن فصاعدا سوف تحارب من أجل الإستقلال التام للجنوب .

قرنق , تبعد قواعده بعض مئات الأميال من توريت , كان بعيدا عن الإطاحة , لكن الإنقسام كان خطيرا . فصيل ناصر كان لديه الدعم الخرافي من الخرطوم , الذي رَتب لنقل واضح لحلفائهم من المليشيات المتبقية من أنانيا الثانية . خلال العام المقبل بعض القادة البارزين من جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان و الذين وقعوا أيضا مع قرنق ذهبوا الي جانب ناصر . إندلع الصراع في المناطق التي تم تأمينها مسبقا من خلال الجيش الشعبي لتحرير السودان , و كان قرنق مزعور من إجراءاته اليائسة : حاول فتح جبهة ثانية في دارفور , التي فشلت , و شن هجوما

مبكرا علي جوبا , الذي إقترب من النجاح , و لكن فشل أيضا . مابين عام ١٩٩٣م و عام ١٩٩٥م كانت الخرطوم قادرة علي الضغط بشدة علي الجيش الشعبي لتحرير السودان في شرق الإستوائية و المنطقة مابين جوبا و الحدود اليوغندية .

لكن قوة الدفع الخاصة بالخرطوم بدأت تتلاشي بحلول عام ١٩٩٥م . حلفائها العالميين أصبحوا الآن معزولين كما حلفائها السابقين , أثيوبيا و أريتريا , أصبحوا منزعجين من النوايا السياسية في المنطقة , و كانت يوغندا أيضا تعادي الدعم الخرطومي لمقاومة جيش الرب . في عام ١٩٩٦م الي عام ١٩٩٩م , حقق الجيش الشعبي لتحرير السودان تقدما كبيرا في الجنوب , جبال النوبة , النيل الأزرق و بالتحالف مع التحالف الوطني الديموغراطي , شرق السودان .

فشل فصيل ناصر في خلق حركة متماسكة . المعاضة الشخصية لقرنق لم تكن كافية لتوحيد القادة المختلفين , واجهة الحركة صعوبة حتي في إتخاز قرار بشأن الإسم , تَطلق على نفسها في تتابع الجيش الشعبي لتحرير السودان ـ فصيل ناصر , الجيش الشعبي لتحرير السودان ـ المتحد , و حركة / جيش إستقلال جنوب السودان (SSIM/A) . التناقض الأساسي في الإدعاء بأن القتال من أجل الإستقلال الكلي لجنوب السودان بينما أن التعاون سواء كان بكثرة أو قلة مع الخرطوم ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يتم حله . تمزقت الحركة و ذهب كثير من قادتها مرة أخري الي الجيش الشعبي لتحرير السودان . في يأس رياك مشار , الآن هُجر عملياً من قبل جيشه , وقع ' ميثاق السلام ' مع الخرطوم في عام ١٩٩٦م , الذي تبعه إتفاق الخرطوم لعام ١٩٩٧م , ظاهرياً إلتزمت الخرطوم بالسماح للجنوب بالتصويت , في زمن غير محدد في المستقبل , من أجل الوحدة أو الإستقلال .

إتفاق الخرطوم لم يوقف الحزبية داخل القوات الجنوبية ضد قرنق , و في الحقيقة أن الحزبية إشتدت بقتال كل من رياك و باولينو متب للسيطرة على حقول النفط في غرب أعالي النيل . تفضيل الخرطوم الواضح لمتب قادة حقيقةً لعودة إنضمام رياك مشار الي الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٢م .

لكن الخرطوم كانت قادرة على إستخدام هذه المجموعات المنشقة لفتح حقول النفط للإستغلال . من عام ١٩٩٩م عائدات النفط التي أتت الآن في إندفاع أعطت الخرطوم حد جديد وزادت قدرته الحربية . طورت القوات المسلحة السودانية (SAF) إستراتيجة جديدة في حقول النفط من خلال مزج القوة الجوية مع وحدات الجيش النظامي و المليشيات في عمليات صُممت لإخلاء المناطق الإستراتيجية من السكان . تم تكييف هذه الإستراتيجية الي مسارح أخري كذلك , ولا سيما شمال بحر

الغزال وجبال النوبة . رد الجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال محاولته بتكثيف الأنشطة على طول الجبهات الأخري , و أبرزها شرق السودان .

تصعيد القتال خلال مفاوضات السلام

مفاوضات السلام تحت رعاية سلطة الحكومة الداخلية الإقليمية في التطور (IGAD) التي بدأت في عام ١٩٩٣م و لكن كانت تحتضر لسنوات عديدة . بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م في إدارة بوش في الولايات المتحدة حيث جلبت إلتزام جديد بدعم محادثات إيقاد , و في عام ٢٠٠٢م إكتمل وقف إطلاق النار في جبال النوبة و أستؤنِفت محادثات السلام بشكل جدي في مشاكوس في كينيا . بروتوكول مشاكوس , الذي تم توقيعه في ٢٠ يولو ٢٠٠٢م , أسس إطار إتفاق السلام في المستقبل , إلتزام كل من الجانبين بوحدة البلاد , لكن مُنِح الجنوب خيار إستفتاء الإستقلال بعد فترة إنتقالية . لكن الإتفاق كان بين الحكومة و الحركة الشعبية لتحرير السودان فقط . لم يتضمن التحالف الديموغراطي الوطني (NDA) و أي مجموعة معارضة أخري في أي جزء من السودان . إلتمس عدد من قادة دارفور من إيقاد ليتم ضمهم في محادثات السلام في أواخر عام ٢٠٠٢م , و لكن تم رفض طلبهم . و كان لهذا أثرا كبيرا على الأحداث في دارفور في عام ٢٠٠٢م .

مر أكثر من عامين قبل الموافقة على الخطوط العريضة في مشاكوس التي أنتجت إتفاقية السلام الشامل , التي وقعت في يناير ٢٠٠٥م . خلال ذلك الوقت إشتدت حدة القتال في العديد من المناطق , على الرغم من الإتفاقيات لوقف الأعمال العدائية و حماية المدنيين خارج مناطق حقول النفط , أخيرا عندما إنضم لام أكول مجددا الى الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) , أرسل المليشيات و الجيش في مسيرة خلال مملكة الشلك . كذلك عندما تصاعد القتال في دارفور في أوائل عام ٢٠٠٣م , نُقلت إستراتيجة حقول النفط الى دارفور , الهجمات المنسقة على الأهداف المدنية بواسطة المليشيات المدعومة بالقوة الجوية , و تبعت من خلال الجيش . تلاعبت بإتفاقيات وقف إطلاق النار التي وقعتها لنقل القوات من مسرح الي آخر : نُقلت القوات خارج الجنوب الي دارفور بعد عام ٢٠٠٣م . على الرغم من وجود فريق مراقبة الحماية المدنية الممول من وزارة الخارجية الأمريكية , إستمرت في الهجمات على المدنيين في الجنوب ولم تفرض أي عقوبات , لا قصاص دولي , لا إدانة عامة , إنشاء سابقة أن الخرطوم أحاطت كأنها وسعت جهودها الحربية في دارفور .

تعلم الجيش الشعبي لتحرير السودان على الأقل درساً واحداً من إتفاقية أديس أبابا , و لم يتم إستيعابه في القوات المسلحة السودانية . تم سحب الجيش النظامي بشكل كبير من الجنوب , و الملشيات الجنوبية تم إستيعابها إما في الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية . الجيش الشعبي لتحرير السودان و القوات المسلحة السودانية شكلت وحدات مشتركة متكاملة (JISs) لنشرها في أبيي , جبال النوبة , النيل الأزرق و أجزاء من الجنوب . كانت هذه الوحدات (JISs) وصفت بأنها ليست مشتركة و لا متكاملة و غالبا ماتكون محور التوترات العنيفه , كما أظهر المثال في ملكال في عامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٩م . ١٠٠٠٠ من قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان التي يفترض أن تراقب وقف إطلاق النار وجدوا أن تحركاتهم و أنشطتهم مقيدة من كلا الجانبين . الوضع الأمني في جنوب السودان مازال هش .

إقتراحات للقراءة

ـ ألبينو , أولفير . السودان : وجهة نظر جنوبية . لندن : صحيفة جامعة إكسفورد .

ـ بشير , محمد عمر . جنوب السودان : خلفية الصراع . لندن : هودست و شركائه , ١٩٦٨م .

جونسن , دقولاس H . الأسباب الرئيسية في الحروب الأهلية السودانية . أوكسفورد : جيمس كيري الموزعون , ٢٠٠٣م طبعة منقحة , ٢٠١١م .

ـ لاغو , جوزيف . ملحمة السودان خلال الدولة : من الخراب الي الأمل . أم درمان : مركز موب للدراسات السودانية , ٢٠٠٦م .

ـ نيابا , بيتر أدوك . سياسة التحرير في جنوب السودان : نظرة من الداخل . كمبالا : نشرات النافورة , ١٩٩٧م و ٢٠٠٠م .

ـ واو , يوسا . مساعي السودانيين الجنوبيين في حق تقرير المصير : وثائق في التاريخ السياسي . كيسوبي . صحيفة ماريانيم , ٢٠٠٥م .

١٣. الحرب في الغرب

جيروم توبيان

مشكلتنا ليست بين المزارعين و الرعاة . تكمن , بلا فائدة , مهدور !

أنت أعمي , إفتح عينيك , مشكلتنا هي التطهير العرقي .

بريجينج هو أكبر مخيم للاجئين السودانين في تشاد , مدينة الخيام و التي تحتوي حوالي ٣٠،٠٠٠ شخص تقريباً من دارفور , معظمهم من المساليت , واحدة من المجموعات غير العربية في المنطقة . عبد الله إدريس , الذي يغني هذه الأغنية , هو واحد منهم . من حوله العديد من الموسقيين بأدوات تقليدية : عود زو خمسة أوتار و له لوحة معدنية لصندوق الصوت , وعاء أزرق يمكن أن يستخدم كطبلة , زجاجات بيبسي فارقة لُونت بألوان العلم السوداني. المجموعة تطلق على نفسها فرقة دارفور الحُرة . أوركسترا فجر دارفور الحرة . يغني عبد الله إدريس بلغته الأم و باللغة العربية . بينما هو يغني , يهتف الرجال بصرخات الحرب و النساء يزقرتن : يردد الحشد كل فصل من أغنيته . يستظل من شمس الظهيرة بشجرة واحدة , تنمو الراءدة حوله : الرجال و النساء و الأطفال عبر مجري الرمال البيضاء للوداي , مجري النهر الجاف الذي يفصلنا من الخيام في بريجن . هذه هي الأغنية التي يسمعونها :

إذا إستيغظت و وجدت أن دارفور قد دُمرت , فقد فات الأوان .

نحن جيش دارفور , إن شاء الله , إن شاء الله , جيش دارفور .

تحررت دارفور , حتي الحشرات في السماء أحرار .

أصبح الشباب أسودا , لا يستطيع , لا لا يستطيع .

إذا رأوك [عمر البشير] , سوف يقطعون حنجرتك .

بدون قول بسم الله [البسملة] , لا تسطيع , لا لا تستطيع .

الشباب , الشباب الذين هم في عمر القتال الذين تتحدث عنهم الأغنية , الذين يرتدون هذه الأيام موضات الجنز , بدأو في القفز عالياً على قدر المستطاع , في أدوار أو أثنان في آن واحد , يرشفون الجمهور بالرمال . يشتهر المساليت برقصات

القفز هذه . لكن الأغنية التي يغنونها تندمج مع المجموعات العرقية الآخري في دارفور , العرب و غير العرب على سواء :

أنا مساليت , أنا فور , أنا زغاوة , أنا داجو ,

أنا جبل , أنا إرنق , أنا برتي , أنا تنجر ,

أنا قرعان , أنا غمير , أنا رزيقات , أنا هبانية ,

لن نعود الي عمر البشير .

شرح عبد الله إدريس ' أن الهدف من قصيدتي هو توحيد شعب دارفور ' لأن لديهم نفس المشاكل . ليس الهدف هو القبلية , الوحدة هي الهدف الوحيد . أضاف ' كل أهالي دافور ' ' يجب أن يتحدوا و يحاربوا حكومة الخرطوم ' .

في محادثة , يتزكر الفترة الوجيزة ـ لم يكن عمره عشرون سنة ـ عندما كان أحمد إبارهيم دريجي محافظاً لدارفور , من عام ١٩٨١م الي ١٩٨٣م . كانت هذه هي المرة الأولي منذ فترة ماقبل الإستعمار أن فرداً من المجموعة العرقية ذات الأغلبية في دارفور , الفور , كان على رأس حكومة محلية . ' في فصل الناس على شكل قبائل : عرب , فور , مساليت . أنا أسأل , بشكل متناقض , أن نتحد كما فعلنا في حكم ديراج ' .

تدفق الهويات

على الرقم من أن إسم دارفور يعني ' أرض الفور ' باللغة العربية , إن المنطقة اليوم بحجم فرنسا (٥٠٠،٠٠٠ كيلومتر مربع) يسكنها العديد من المجموعات العرقية بجانب الفور . و تشمل هذه الشعوب مجموعات غير عربية و عربية , و ينقسم الآخر الي العديد من الفروع , مثل الرزيقات و الهبانية اللذان زُكرا في أغنية عبد الله . تاريخياً تجاوزت الهوية الدافورية الحدود العرقية . قبل الصراع الحالي , لم تشير المجموعات غير العربية على نفسها بأنها ' أصلية ' أو ' أفريقية ' بالطريقة التي يفعلونها اليوم , يرسمون خط بينهم و بين العرب , في الواقع , كان دائماً سلس .

تغطية دارفور في وسائل الإعلام الغربية و في نشرات النشاطات التي تعمل على جلب الإنتباه الى الحرب , على الرغم من أنها ربما تكون جلبت الإنتباه العالمي لمشاكل دارفور , نادراً ما تُظهر الحزر عند تحديد ـ تسمية ـ المتورطين في النزاع

. لذلك نقرأعن ' السود ' كضحايا ' أفارقة ' و ' العرب ' كجناة , الرؤية المانوية التي تعمل فقط على تفاقم الإنقسام غير المسبوق الذي أنتجته الحرب بين المجموعات التي تأخذ الهوية ' العربية ' و المجموعات الأخري ـ الفور و الزغاوة و المساليت , و إثنا عشرة أو أكثر من المجموعات الصغيرة .

و لكن ليس فقط الإعلام الغربي من يتعامل مع الفئات العرقية . كل الأطراف في الحرب تمسكت بالإختلاف العرقي كمصدر للدعم . على الرغم من الخطاب الجامع لأغنية عبد الله إدريس , تجنيد حركات التمرد في دافور في المقام الأول بين المجموعات غير العربية . إستنكروا إحتكار السلطة في الخرطوم منذ إستقلال السودان من خلال النخبة المنتقاة من ثلاث قبائل عربية رئيسية ' أو عربية ' من وسط قبائل وادي النيل , لكن على الأرجح تمثل أقل من خمسة في المئة من السكان السودانيين . يبدوا أن بالنسبة للدرافوريين أن حكومة الخرطوم يسيطر عليها هذه المجموعات الثلاث , كلهم من خارج مناطقهم : الجعليين (في شخص , على وجهه الخصوص , من الرئيس , عمر حسن البشير) , شايقية (نائب الرئيس علي عثمان محمد طه) و دناقلا (و وزير الدفاع السابق بكري حسن صالح) . إستحضر النظام تضامناً عربياً لتجنيد الحلفاء في دافور , إنشاء قوات تفويضية تعرف بإسم ' جنجويد ' , مصطلح دارفوري أستخدم سابقا لقطاع الطرق المسلحين . إبتدأ من عام ٢٠٠٣م , بعد الإنتصارات الأولي للتمرد مُنح الجنجويد تفويضاً مطلقاً بمهاجمة المجموعات غير العربية التي أتهمت في دعم المتمردين . سياسة الحكومة للتعبئة العرقية ساعدت على توضيح الوصف الإستقطابي للصراع على أنه مجزرة ' أفريقية ' ' سوداء ' , أو حتي المواطنين ' الأصلين ' من قبل القوات الحكومية العربية , على الرغم من وجود العرب و غير العرب على كلا الجانبين .

بعض المجموعات غير العربية (مثل جمير , تاما , فلاته) كانت في الواقع معظمها مع الحكومة , بينما بقيت مجموعات أخري محايدة . مع تقدم الحرب , عدد متزايد إنضم الي حركات المعارضة . و لكن في دافور تعريف من هو أو هو ليس من العرب يشكل مشكلة . العرب في دافور في كثير من الأحيان يدعون أن أنسابهم تنحدر من الجزيرة العربية , على مدي مئيات السنين و ميئات الأميال . و في السنوات الأخيرة , حتي قبل بدأ الحرب في دارفور , الهوية العربية تم تعزيزها من قبل العروبة , بالأخص النسخة الليبية . و لكن العرب المحليين غالباً ما تكون بشرتهم غامضة مثل جيرانهم الذين يدعون أنهم من أصول مختلفة . محاولات التعريب تم إستنكارها في دول الساحل ؛ أضفوا الطابع الأفريقي على هؤلاء العرب الذين يعيشون هناك .

هذه ليست مسألة دين : تقريبا معظم أهالي دارفور مسلمين , و الأسلمة التاريخية للمنطقة تدين أقل للبدو و العرب أكثر من المرابطين غير العرب و العلماء المتجولين المرتبطين بالصوفية المستوردة من غرب أفريقيا . اللغة ليست معيارا جيدا حتي : بعض الجماعات غير العربية (البرته و البريجد على سبيل المثال) تبنت العربية منذ بعض الوقت كلغتهم الأم , بينما هؤلاء الذين يدعون الهوية العربية , مثل بعض من مسيرية جبل و الفلاته , مازالوا يتحدثون لغات أخري .

في الماضي , كان عرب دافور في الغالب من الرعاة الرحل , في حين أن معظم المجتمعات الزراعية كانت غير عربية . هنا , كما في أجزاء أخري من العالم الإسلامي , كلمة ' عرب ' كانت تستخدم غالبا لتدل على البدوا الذين مازالوا يعيشون بنفس الطريقة التي عاش بها أسلافهم الإسطورية على الجانب الآخر من البحر الأحمر قبل التوسع الكبير من شبه الجزيرة العربية في العصور الوسطي . مثل هذه الإختلافات في طرق الإنتاج و وسائل الحياة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في الصراع على المصادر أكثر من العرقية على حد زاتها . و هذا , و بالتالي , هذا مجال آخر حيث أن التمييز بين العرب / غير العرب قد تدهور . بعض المجموعات العربية قد زرعت الأرض منذ فترة طويلة , و بعض المجموعات غير العربية (مثل الزغاوة و الميدوب) كانوا في المقام الأول رعاة و تجار . خلال العقود القليلة الماضية , علاوةً على ذلك , إستقر العرب أكثر و أكثر و إتجهوا الي الزراعة , مما يضفي ضبابية أكثر على الحدود بين المجموعات .

من المركز الي الهامش

مثل العديد من الصراعات في القرن الأفريقي , يمكن النظر الي تمرد دارفور في المقام الأول كتمرد من قبل السكان الذين لديهم سلطة مركزية تاريخية مسبقة و التي أصبحت مهمشة . من القرن السابع عشر الي أوائل القرن العشرين , سلطة دافور تقع في مركز الطرق التجارية التي تسيير الشمال و الجنوب , و طرق الحج من الغرب الي الشرق . لبعض الوقت حكم سلاطينه كردفان ؛ و كانت فترة وجيزة فقط حيث أحتلت من قبل توركيا في سبعنيات القرن التاسع عشر . السلاطين أعادوا تأسيس إستقلالهم مع تدهور دولة المهدية ؛ كان فقط الغزو الأنقولي المصري هو ما أدي الي تقليل دافور الي مرتبة تابعة في المحيط السوداني . تحت السيادة المشتركة , أصبحت السلطة و الثروة متركزة في وادي النيل . منذ ذلك الوقت , سكان دارفور شعروا بإستمرار بأنهم يساهمون في ثروة البلاد دون الإستفادة منها في

المقابل . أعظم نموزج لذلك كان مشروع لبناء طريق أسفلتي من الخرطوم الي الفاشر , تعهد من قبل الجبهة الإسلامية القومية , من ضريبة السكر الإضافية المدفوعة من قبل الدارفوريين في أوائل تسعنيات القرن التاسع عشر , مما أدي الي زيادة هذه السلعة الضرورية ثلاث مرات . إختفت الأموال و الطريق مازال لم يتم إنشاءه .

بعيدا عن الأسفلت الرمزي , توفير الخدمات الحكومية في دارفور ـ و الغرب بشكل عام ـ إتسمت بوضوح عدم المساواة الجغرافية . في عام ٢٠٠٣م , ولاية غرب دارفور لديها ٢٦ طبيباً فقط , أو أقل من طبيب واحد لكل ٧٥،٠٠٠ من الواطنين (تقرير في شمال السودان) , مقارنتةً بطبيب واحد لكل ألف من المواطنين في الخرطوم . كان لديها ١١،٠٠٠ نسمة لكل نقطة مياه , مقارنتة مع ٢،٠٠٠ نسمة لكل نقطة ماء في الولاية الشمالية , على النيل شمال الخرطوم .

ماوراء التخلف الإقتصادي , ' مصطلح التهميش ' ـ كُلي العلم في خطاب حركات التمرد في دافور ـ يغلف شعور قوي بالتمييز . في وادي النيل , كان سكان دارفور مايزالون غرباويين , ' شعب الغرب ' , المهاجرين بحثاً عن العمل , بشكل كبير في حقول القطن في الجزيرة . لبعض الوقت , هم أنفسهم كانوا مترددين حول ثقافتهم . منذ تسعينيات القرن التاسع عشر , كان هنالك نزعة منتشرة للبحث عن مهرب من التهميشية من خلال محاكات العرب من وادي النيل , يلبثون ثيابهم , مطبخهم ـ حتي طريقة كلامهم . غالباً الذين تلقوا التعليم في الخرطوم , أفراد النخبة الدارفورية يعتبرون أن ثقافة العاصمة كنموزج يجب إتباعه في طريق التطوير . توصف هذه العملية ' بالسودنة ' : كانت حول أن يصبحوا مواطنين سودانيين كاملين . بين الدافوريين اليوم إن الحافز للتزكية أقل قوة بكثير مما كانت عليه من قبل ؛ على الرغم من أن يكون إحساس التمييز سلبي فإنه يقوي الإدعاء الي الهوية الدارفورية المميزة . هذا يمتزج مع الحنين الي المجد السابق و الوعي المتزايد لأهمية التاريخ المحلي و الحضارة . ' تدريس تاريخ المساليت حُظر من قبل الحكومة ' , يشرح المغني عبد الله إدريس , و هو أيضاً معلم . ' لطالما كانت لغة المساليت . هذا يجب أن يتغير . يجب أن تكون لغتنا علي التلفاز , الراديو , في وسائل الإعلام .

الشعور بالإستبعاد الثقافي , مستمر منذ الإستقلال , أصبح أكثر حدة منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر . حكومة الصادق المهدي منذ عام ١٩٨٦م الي ١٩٨٩م , ثم الجبهة الإسلامية القومية لعمر البشير و مستشاره الإسلامي , حسن الترابي ـ الذي كان مخيباً لآمال الدرفوريين بالأخص . وضع الكثيرون

آمالهم في المشروع الإسلامي , التي وُعدت بتوسيع النخبة الحاكمة تحت رعاية التجديد الديني . في عام ١٩٩٩م إستُبعِد الترابي من السلطة مما دل على عودة الحكومة الي قواعدها العرقية القديمة : للعرب في وادي النيل .

في عام ٢٠٠٠م , بعض الدارفوريين الذين يدعمون الترابي كتبوا و نشروا سراً الكتاب الأسود . كان هذا كتاباً للإحصائيات تفصل التمثيل المفرط في الحكومة و الإدارة الوطنية للنخبة النيلية الشمالية . أظهر أنه منذ عام ١٩٥٤م , بغض النظر عن الحكومة في السلطة , نسبة الوزراء من الشمال و الولايات المركزية تزبزبت مابين ٤٧,٧ % (في عهد الصادق المهدي مابين عام ١٩٨٦م ـ ١٩٨٩م) . و جنوب السودان مابين ٧,٨ % و ١٧ % . ذهب بعض مؤلفي الكتاب الأسود لإتجاه العدالة و حركة المساواة (JEM) , واحدة من مجموعتي دارفور التمردية الأصلية إحتفظت بالتطرف الثوري للترابي بدلاً من ايدولوجيته الدينية .

التغيرات السياسية الأوسع سرعان ما أظهرت الشعور الهامشي لدرافور . في عام ٢٠٠٢م بدأت المحادثات في كينيا , بين الحكومة و الحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف وضع نهاية لما يقارب عشرون عاما من القتال في الجنوب و جبال النوبة . سكان دارفور لم يكن لديهم أي صوت في هذه المفاوضات . في أبريل عام ٢٠٠٣م خلال لحظة مهمة من المناقشات في نيفاشا , عندما كان الحديث عن أسئلة أمنية , نفذ متمردي دافور أول عملية رئيسية لهم : هجوم على مطار الفاشر و الذي دمر عدة مروحيات حكومية . كانت هذه بداية الصراع المفتوح في دارفور .

قبل شهرين من الهجوم على الفاشر , حركة تحرير دارفور التي أنشأت مؤخرا , التي كانت تقوم بهجمات متفرقة على أهداف حكومية لمدة عام , غيرت إسمها الي حركة / جيش تحرير السودان . من الواضح أن الإسم مستوحاء من الحركة الشعبية السودان (SPLM) و من المستحيل عدم ملاحظة التشابه في البرامج السياسية للمنظمتين . تبنى جيش تحرير السودان (SLA) مفهوم التوحيد (السودان الجديد) الذي أول من دعى إليه هو جون قرنق , قائد الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان . يتناقض مع برنامج حركة العدل و المساواة (JEM) , حركة دارفور الأخري , كان البيان الرسمي لجيش تحرير السودان علمانياً بحزم . جيش تحرير السودان (SLA) أيضاً حاكى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) على الصعيد الإستراتيجي ؛ تهدف الي إدارة المناطق الريفية في دارفور حيث أن الحكومة تسيطر فقط على حامية صغيرة في المدن , المهجورة بشكل كبير من سكانها . و حاولت جزب المساعدات الدولية و إنتباه المجتمع الدولي الي هذه ' المناطق المحددة ' كما فعل جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) .

قام جيش الحركة الشعبية بمحاولات غير فعالة سابقة الي التشجيع على التمرد في دارفور , و مع تطور النزاع قدموا بعض الدعم المحدود الي جيش تحرير السودان . مستشارين من الجنوب , و دارفوريين من المعسكرين في جيش الحركة الشعبية , إنضموا الي الجبهة الجديدة . لكن الروابط سرعان ما تفككت بعد توثيق وثيقة السلام الشامل (CPA) و وفاة جون قرنق . ' وفاته فقد لكل السودان ' , قال آدم يعقوب , قائد زقاوي من جيش تحرير السودان الذي أمضى مسبقاً خمس سنوات في جيش الحركة الشعبية . ' لكن السلام في دارفور لم يكن ليأتي منه . السلام سوف يأتي منا , بواسطة الأسلحة و المحادثات ' .

الأرض و الهوية

إن شعور أهالي دارفور بالتهميش ربما وضع الأساس للصراع , لكن في حد زاته لم يكن ليفسر عسكرة الآلاف من المدنيين . سواء إختاروا الإنضمام الي المتمردين أو الجنجويد , دخل الدارفوريين الحرب مع بعضهم البعض لأسباب محلية , و التي تعود بالجزء الأكبر الي سبعينيات القرن التاسع عشر و ثمانينيات القرن التاسع عشر . نظام نميري , الناصري في البداية و ماركيسي , الذي قمع إرثين مُهمين للسلطنة : القادة التقليديين أدمجوا من قبل البريطانيين داخل الإدارة الأهلية و نظام حيازة الأراضي . تاريخياً , قُسمت دارفور الي أقاليم حُكمت من خلال الرؤساء من القبائل العرقية المختلفة و هم الذين يوزعون الأراضي الي من هم في حوجة لها , بغض النظر عن أصلهم العرقي . كان هذا هو النظام الذي حافظ عليه البربيطانيون , و الذي ينظر اليه بأنه أعطي دارفور الإستقرار حتي تلك النقطة . اليوم , نظام حيازة الأراضي في دارفور غالباً ما يُفهم على أنه تقسيم للمنطقة الي مناطق قبلية . على كل حال , فإن الواقع التاريخي أكثر تعقيداً الى حد ما .

تاريخياً , كان لنظام حيازة الأراضي منظورين . الأول كان نظام الدار . كانت السلطنة تقريبياً تنقسم كلياً الي دار (الأقاليم) , على رأس كل منها وضع أو نظم السلاطين تقليدا , رؤساء موروثين من مجموعات عرقية مختلفة (يطلق عليهم إسم شرتاي , أو ملك) . لم يكونوا رؤساء قبيلة واحدة , و لكن على المنطقة : ينبقي عليهم أن يرحبوا و يعاملوا أفراد الجماعات العرقية المتنوعة التي تعيش أو تمر من خلال الدار بالمساواة . كان هذا , بالتالي , الكثير من النظام الإداري أكثر من حيازة الأراضي . على كل حال , من خلال إعطاء الأرض الي سلسلة تنتمي لمجموعة معينة , يمكن تفسير النظام بإعتباره واحدا من ملكية الأراضي الجماعية من

المجموعات العرقية . تاريخياً , هذه الملكية قد تكون رمزية الي حدٍ كبير , لكن اليوم هي القاعدة في المطالبات بأراضي القبيلة . كما قال أحد مفكري الفور , ' الأرض ملك للمجتمع الذي ينتمي اليه الشرتاي . تاريخياً , الأرض هي مسؤولية الشرتاي , لكن الأرض ملك للمجتمع ' .

العنصر الثاني في نظام حيازة الأراضي هو الحواكير (مفرد حاكورة) . في اللغة الحديثة , في دارفور كما في تشاد , خُصص المصتلح للملكية الخاصة لنسبة صغيرة : حقل , فناء في المنزل . في الوثائق القانونية التي يرجع تاريخ أقدمها الي نهاية القرن السابع عشر , ترمز الحاكورة الي الأرض , عموماً أصغر من الدار متضمنه داخل الدار , حيث وزعها السلاطين للأفراد في وقت فراغهم : القادة التقليديون , النبلاء , رجال الدين و التجار من أماكن آخري , من جميع الأصول . إن هذا أعطي المالك الحقوق في الثروة في الحاكورة و مايسكن فيها , و لاسيما جمع الضرائب . ليس مثل الدار , حيث أن الحقوق في الحاكورة واضحة حقوق فردية أو عائلية .

المراجع

1-قاموس أكسفورد انجليزي-عربي
2-قاموس المورد عربي-انجليزي
3-الانترنت